البيئة الإستثمارية في الأردن
أهم التحديات

UK Government

Adam Smith International

IDENTITY هـــوية



البيئة الإستثمارية في الأردن

أهم التحديات

شكر وتقدير

الباحث الرئيس
بشار الخطيب

فريق البحث
آية سمارة
وائل أبو عنزة
ميرتا توبن
آني هامل

إشراف
محمد الحسيني

ترجمة
فيصل الزوايدة

تصميم
زيد شاكر

يودّ مركز هويّة أن يتوجّه بالشُّكر لمؤسّسة آدم سميث الدّوليّة لجهودهم الدّاعمة خلال فترة تنفيذ هذا المشروع.
يودّ فريق البحث توجيه شكر خاص للآنسة فاطمة أيّوب، السّيِّد أحمد العلوان والسّيِّد محمد الخصاونة والسّيِّدة نور المغربي على دعمهم الكبير خلال عمليّة صياغة هذا البحث.

يودّ مركز هويّة أيضاً التّوجُّه بالشُّكر للوكالة البريطانيّة للتّنمية الدّوليّة على دعمهم الدّائم خلال السّنوات الماضية.

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي	6
المقدمة	8
نظرة عامة	10
تقييم سياسة الاستثمار والنتائج	14
بيئة أعمال الأردن وقدرتها التنافسية	24
الخاتمة	32
المراجع	35

UK Government

Adam Smith International

IDENTITY هـــوية

الملخص التنفيذي

كانت بيئة الأعمال أحد المحاور الرئيسية لهذه الدراسة، إذ ترتبط ارتباطا وثيقًا بمناخ الاستثمار، وخاصة بالنظر إلى حقيقة أنها تؤثر على حد سواء على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي المباشر. ومع أن هناك قانونًا جديدًا للاستثمار في الأردن، ترتبط العديد من التحديات التي تواجه المستثمرين الحاليين والمحتملين بالتسجيلات، والعمليات التجارية، والبيروقراطية، والتحكيم والإجراءات القانونية في الأردن. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في انخفاض معدلات الأردن في مختلف المؤشرات الدولية المتعلقة بالأعمال التجارية. إذ لا يوجد في الوقت الراهن استراتيجية اقتصادية متماسكة تتعامل مع مناخ الاستثمار بالإضافة إلى بيئة الأعمال. هذا وسيتحسن مناخ الاستثمار بتحسُن بيئة الأعمال، إذ قد تُمثل بيئة الأعمال في حد ذاتها حافزًا للاستثمارات الحالية والمحتملة.

ينبغي وضع وتطبيق استراتيجية متماسكة تشمل الإجراءات التي تتناول كل من سياسة الاستثمار في الأردن ومناخ الأعمال. وتُعد صعوبة الحصول على المعلومات ومشكلة المعلومات المجزأة بمثابة مصدر قلق كبير للمستثمرين أيضًا. ويطلب المستثمرون معلومات دقيقة ومفصلة وحديثة ذات مستوى عال من الشفافية؛ إذ قد يزيد عدم وجود مثل هذا المستوى من المعلومات من مخاطرهم المتوقعة ومنعهم من الاستثمار في الأردن.

لاحت في الأفق مسألة مهمة جدًا ومثيرة للجدل وهي الحوافز والإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمرين. ففي شكلها الحالي، لا تُعد هذه الحوافز والإعفاءات الضريبية دافعًا لنجاح الاستثمار في الأردن. إذ لا تحتاج معظم الاستثمارات المستدامة وطويلة الأجل إلى الحوافز والإعفاءات الضريبية الحالية من أجل تحقيق إيرادات. يحتاج نظام الإعفاءات الضريبية والحوافز الحالي إلى مزيد من الدراسة من قبل وزارة المالية وهيئة الاستثمار الأردنية من أجل خلق نظام فعال يعمل على المدى الطويل. وينبغي أن تنشأ الإعفاءات الضريبية والحوافز من معايير محددة جيدًا تشمل الحجم والأداء والمنفعة للاقتصاد والمجتمع ككل، ونقل المعرفة وغيرها، وألا يقتصر الأمر على القطاع الذي يعمل النشاط الاقتصادي فيه.

يُعد موضوع الطاقة أحد أكثر الموضوعات تحدثًا بشأن القضايا المتعلقة بالاستثمار في الأردن. وتُعد تكاليف الطاقة المعقولة ضرورية للحفاظ على تكاليف تشغيلية تنافسية ويترك الاعتماد الأردني على موارد الطاقة المستوردة ذلك عرضة لارتفاع كبير وغير متوقع في الأسعار. ويمثل الخوف من مثل هذه التقلبات، فضلا عن ارتفاع تكاليف الطاقة بالفعل، عوائق كبيرة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والشركات. ويجب اعتبار قطاع الطاقة قطاعًا اقتصاديًا له الأولوية في الدولة، بحيث يمكن البدء في تخفيض التكاليف وتعزيز الاستثمارات في هذا القطاع. ومن المهم بصفة خاصة أن تتطلع الحكومة إلى الفوائد المحتملة من الزيت الصخري والطاقة المتجددة، مع التركيز بشكل خاص على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وينبغي للأردن بذل المزيد من الجهد لتطوير البنية التحتية وتحسينها، مع الحفاظ على تكاليف تشغيلية تنافسية من أجل جذب استثمارات جديدة وتشجيع تلك الموجودة على التوسع.

حدد قانون الاستثمار الجديد لعام 2014 عشر قطاعات ذات أولوية في الاستفادة من الحوافز والإعفاءات الضريبية، ولكن لا يوجد منطقًا ملموسًا وراء اختيار هذه القطاعات العشر. ويفرض تحديد بعض القطاعات التي ستستفيد من الحوافز وتشجيع الاستثمار تصورًا بفرض قيودًا على القطاعات الأخرى، وذلك يدفع بالعديد من الاستثمارات المحتملة بعيدًا. وسيكون لإعادة النظر في سياسة الحوافز والإعفاءات الضريبية، وذلك بهدف فتح باب الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية، تأثيرًا مباشرًا على الاستثمار في البلاد، مما يجعل جذب استثمارات جديدة ومتنوعة أيسر.

يُعد الحصول على الائتمان أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات في الأردن، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وسيكون تيسير الحصول على الائتمان ذا دور فعال في زيادة حجم الاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل. وينبغي توسيع الجهود التي يبذلها البنك المركزي الأردني ووزارة المالية حاليًا وتعزيزها لزيادة فرص الحصول على الائتمان، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما بالنظر إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة، بشكل عام، لا يمكن أن تتطور وتنمو دون وجود سياسات حكومية داعمة.

ثمة جانب آخر هام جدًا لمعظم المستثمرين وهو رأس المال البشري، ويمكن أن يشكل رأس المال البشري في الأردن أحد العوامل التي قد تشجع المستثمرين المحتملين على القدوم إلى الأردن. ويؤدي توفير العمالة الماهرة دورًا رئيسًا في جذب المستثمرين، وهذا يتطلب جهودًا على مستوى المؤسسات التعليمية (الجامعات ومراكز التدريب المهني) وعلى مستوى تثقيف الناس حول أهمية / الفرص المتعلقة بالعمالة الماهرة والحرفية، بالإضافة إلى توفير المزيد من الحوافز للأردنيين لدخول هذا القطاع من سوق العمل. وتُعد إعادة النظر فيما قدمته الجامعات، وخاصة في القطاعات الاقتصادية محققة أعلى طلب على الأيدي العاملة، واحدة من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة وجهودًا من قبل المؤسسات المعنية. وينبغي دعم مشاركة المرأة أيضًا في القطاعات الاقتصادية من أجل زيادة الكفاءة العامة في قطاع الأعمال.

منذ عام 2000، كانت الأردن ولا تزال تعتمد اعتمادًا كبيرًا على "المناطق" لضخ الاستثمارات في الأردن. وكان من أبرز خصائص هذه المناطق الحوافز الضريبية، وبدرجة أقل، الإجراء الإداري الميسر. وكان من المفترض أن تجذب تلك "المعاملة الخاصة" المستثمرين وتزيد من حصة الأردن في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. علاوة على ذلك، كان من المفترض أن تؤدي هذه السياسات إلى خلق فرص عمل، وتحقق التوازن الإيجابي للمدفوعات، ونقل التكنولوجيا، ورأس المال، والمهارات، وزيادة المنافسة والنمو الاقتصادي، والعمل في نهاية المطاف بمثابة نموذجًا للإصلاح الاقتصادي الوطني. هذا وواجهت جدوى هذه التدابير الخاصة بالاقتصاد الأردني على مدى العِقد الماضي تشكيكًا. وتنشأ هذه المسألة من حجم الآثار الخارجية أو "التسريبات" من هذه المناطق إلى المجتمعات المحلية، وبالتالي على الاقتصاد. وتُعد الطريقة التي يتم إنشاؤها من خلالها على أنها مواقع مستعصية داخل الدولة، إلى حد كبير، بمعزل عن الاقتصاد. وتمتلك الأردن ثلاثة أنواع من المناطق: المناطق الصناعية والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة. وعلى الرغم من نجاح تلك المناطق في جذب كميات كبيرة نسبيًا من الاستثمار الأجنبي المباشر، تبقى مسألة إقامة الروابط الخلفية مع الاقتصاد المحلي قضية متنازع عليها، لا سيما مع استيراد معظم المواد الخام المستخدمة في هذه الصناعات، وبشكل أكثر تحديدا في صناعات الغزل والنسيج والملابس، بدلًا من تصنيعها محليًا.

هناك تحديًا واضحًا جدًا يواجه الاستثمار في الأردن، ألا وهو الثقافة المؤسساتية والوضع الاجتماعي، والذي يُعد غير متطورًا على غرار تصور الأردن فيما يتعلق بالاستثمار. وتدفع المحسوبية والبيروقراطية والمواقف السلبية من المسؤولين، بالإضافة إلى الإجراءات غير الواضحة في الموافقة على الاستثمارات، خصوصا عندما تتعلق بمجلس الوزراء أو وزارة الداخلية أو كليهما معًا، العديد من المستثمرين بعيدًا. ولا بد من معالجة تلك المواقف على وجه السرعة من خلال جهود التوعية المكثفة التي يقوم بها جميع أصحاب المصلحة على المستويات المؤسساتية والاجتماعية. وتؤدي العوامل الاجتماعية، في بعض المستويات، دورًا في دفع الاستثمارات بعيدًا أو تجميدها. ويجب على الحكومة والمؤسسات ذات الصلة إعادة النظر في كيفية التغلب على العوائق الاجتماعية من خلال رفع مستوى الوعي والنظر إلى تجارب الدول الأخرى في هذا الصدد.

المقدمة

1 - 1 - الغرض من الدراسة

كانت المملكة الأردنية الهاشمية على طريق التحرر التدريجي والإصلاح الاقتصادي على مدى عقود، وهو الطريق الذي عجل وصول الملك عبد الله الثاني إلى المُلك. وكان الإصلاح الاقتصادي على رأس جدول أعمال الحكومة في السنوات التي أعقبت الربيع العربي. فوجدت الأردن نفسها تحت ضغوط كبيرة لزيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل مستدامة وتحويل اقتصادها إلى اقتصاد قائم على العلم والمعرفة. وعلى هذا النحو، ستستفيد البلاد استفادة كبيرة من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم الاستثمار المحلي المباشر.

كان الاستثمار في الأردن، خلال العقدين الماضيين، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، واحدًا من المجالات الرئيسية التي تنوي الحكومة دعم الاقتصاد من خلالها. وكان هناك الكثير من الجهود التي تهدف إلى تعزيز الاستثمارات في البلاد، وبالتالي، الاقتصاد ككل. وقد درست هذه الورقة البحثية تلك الجهود القانونية والإجرائية والإدارية لإلقاء بعض الضوء على هذه القضية، ومحاولة الوقوف على المشاكل والحلول الممكنة.

قامت الحكومة مؤخرًا بتوسيع نطاق جهودها توسعًا كبيرًا لتشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد. وتتمثل هذه الجهود في قانون الاستثمار الجديد لعام 2014، وقانون الضرائب، بالإضافة إلى المساعي الأخرى المتعلقة بتوفير فرصًا أكبر للحصول على الائتمان من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعن طريق تقديم حوافز استثمارية أكبر لقطاعات محددة ذات أولوية حددها قانون الاستثمار الجديد ورؤية الأردن 2025. ومع ذلك، لا تزال هذه الإصلاحات، في حين أنها كبيرة في حد ذاتها، قاصرة عن الإصلاحات الهيكلية التي لا تزال في حاجة ملحة لتعزيز بيئة الأعمال المتعثرة في الأردن وزيادة قدرتها التنافسية الإقليمية والدولية.

2 - 1 - الهيكل

تقدم هذه الورقة البحثية أولًا لمحة عامة عن حالة الاقتصاد الأردني في السنوات الأخيرة. ثم تنتقل إلى استكشاف العوامل المتعلقة بشكل مباشر ببيئة الأعمال الشاملة في البلاد والتصنيفات العالمية، قبل تقديم تقييم للسياسات واللوائح التي اعتمدتها الحكومة في محاولة منها لدعم الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للأردن على الصعيد الدولي. ويستند التحليل المستخدم في التقرير على المعلومات والإحصاءات المتاحة، بالإضافة إلى مراجعة ومقابلات ومناقشات مجموعات التركيز. وينتهي التقرير بعرض خلاصة حول الاستثمار في الأردن.

3 - 1 - المنهجية

في سبيل تحقيق أفضل ناتج أو نتيجة ممكنة، اتُبعت المنهجية التالية في إجراء هذا البحث:

جرت مراجعة رؤية الأردن 2025، وقانون الاستثمار لعام 2015، والمعلومات المتوفرة حول هذا الموضوع (بحوث وموضوعات أخرى) من أجل تقديم إطار العمل النظري لبحث وتقييم نقاط القوة والضعف لوضع مناخ الاستثمار الحالي في الأردن. وتضمنت الموارد الإضافية (خاصة الإحصائيات) جمع بيانات من دائرة الإحصائيات والبنك المركزي الأردني، وهيئة الاستثمار الأردنية والبنك الدولي والمؤسسات الرسمية الأخرى. وجُمعت هذه المعلومات من كل مؤسسة، من خلال الموارد العامة المتاحة وعن طريق إجراء اتصالات وعقد مقابلات، ثم تجميعها وتحليلها وفقًا لأهميتها في البحث.

شملت الأدوات الأخرى المقابلات مع المؤسسات ذات الصلة للحصول على آرائهم ورؤيتهم فيما يتعلق بهذا الموضوع. ونُظمت اجتماعات لمجموعات التركيز مع الخبراء والمؤسسات العامة والخاصة ذات الصلة لعرض التحديات / مشاكل والحلول المبدئية المقترحة، والحصول على التغذية الراجعة من المشاركين بشأن المواد، بالإضافة إلى الحصول على آرائهم حول هذه القضية.
بعد الانتهاء من خطوات البحث، عُقدت ثلاث مناسبات انطلاق في عمان وأربد والعقبة بمشاركة الأشخاص ذي الصلة (المؤسسات والمستثمرون والباحثون). وقد منحت هذه الأحداث فرصة لتقديم نسخة مختصرة من النتائج ومناقشتها مع المشاركين.

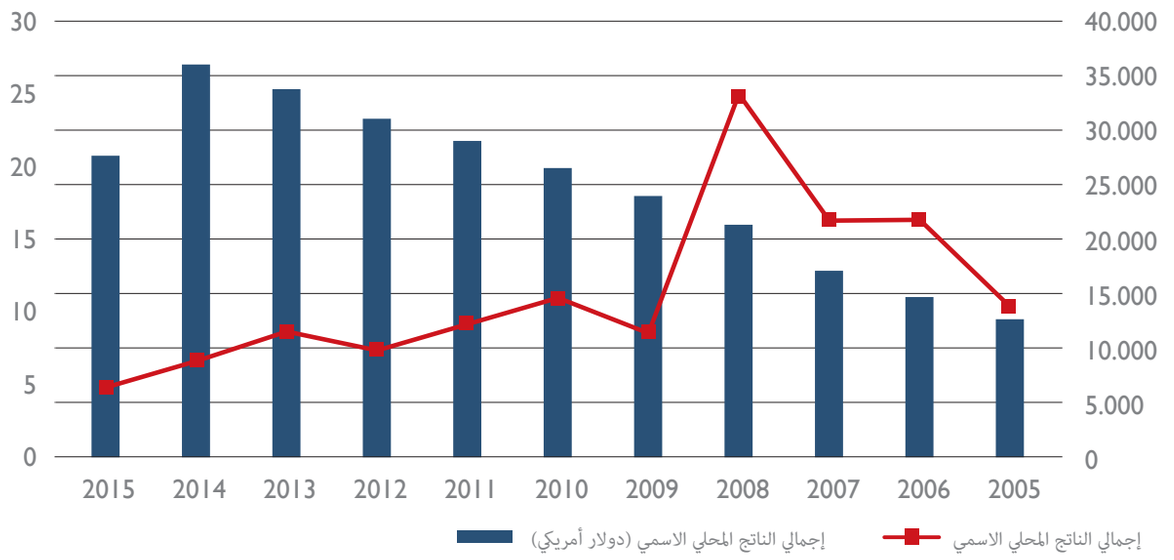
تمثلت المرحلة النهائية من البحث في تجميع كل النتائج في الوثيقة النهائية، التي راجعها فريق البحث وغيرهم من الباحثين والخبراء المستقلين من أجل ضمان أقصى مستوى من الموضوعية.

نظرة عامة

كان نمو الاقتصاد الأردني خلال القرن الواحد والعشرين غير ثابت ومتقلب للغاية. إذ شكل تزايد عدد السكان بشكل سريع، والوضع الإقليمي المتقلب وإصلاحات الحكومة البطيئة دلائل تشير إلى أن النمو الاقتصادي سيكون بطيئًا في السنوات القادمة.

تمكنت الأردن من تأمين متوسط معدل شبه ثابت من النمو في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (بمعدل متوسط حوالي 6.5٪)، بتسهيل من اقتصادها المفتوح نسبيًا. ووفقا لأحدث الأرقام الرسمية العامة، بلغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي في الأردن 27.611 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من عام 2015، مع معدل نمو اسمي بنسبة 4.8٪ ومعدل نمو حقيقي قدره 2.3٪. وعلى المدى الطويل، ارتفع إجمالي الناتج المحلي في الأردن من 12.878 مليار دولار في عام 2005 إلى 35.927 مليار دولار في عام 2014. وكانت توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للبنك الدولي لعام 2016 أعلى بنسبة 3.7٪، والذي كان مدفوعًا جزئيًا بانخفاض أسعار النفط عالميًا، بالإضافة إلى توقعات مشاريع الاستثمار المتجسدة في الأجلين القصير والمتوسط. ومع ذلك، ما زالت تشكل قضايا على غرار الوضع الإقليمي، وارتفاع مستويات البطالة والاعتماد على المساعدات الخارجية، وعدم وجود موارد طبيعية تحديات خطيرة للاقتصاد.

إجمالي الناتج المحلي الاسمي 2005 - 2015



المصدر: نشرة المالية الشهرية العامة للحكومة [3]

1 - نشرة المالية العامة – ديسمبر 2015 http://www.mof.gov.jo/Portals/0/Mof_content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9%20%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9/2015/Arabic%20PDF%20December%202015.pdf

2 - صندوق النقد الدولي، مراجعة الأردن السابعة والنهائية في إطار الترتيبات والاقتراحات الاحتياطية لمراقبة ما بعد البرنامج -بيان صحفي. تقرير الموظفين؛ والبيان الذي أدلى به المدير التنفيذي للأردن (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي 2015).

3 - المملكة الأردنية الهاشمية -وزارة المالية، أرشيف نشرات الحكومة العامة (الأردن: 2013).

يتضح في الجدول التالي توقعات صندوق النقد الدولي بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن:

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بأسعار السوق (بالمليون دينار أردني)	23,852	25,437	27,091	28,992	31,069	33,278	35,645	38,181

عتقد أن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى زيادة شبه ثابتة في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن من عام 2013 إلى عام 2020. وعندما نقارن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي من عام 2013 و2014 بتوقعات صندوق النقد الدولي نجد تناقضًا واضحًا. ومع ذلك، اقترب الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لعام 2015 من التوقعات، وإذا أخذنا معدل التضخم المتوقع عام 2016 بعين الاعتبار، قد يقترب توقع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 من الرقم الحقيقي أيضًا. ومن الواضح أن التوقعات والتقديرات في الأردن لا تزال بعيدة عن الدقة، عند مقارنتها بالتوقعات ذاتها في البلدان الأخرى. قد يكون ذلك متعلقا بالوضع الإقليمي والسياسة المالية المحكمة للدولة والبيئة القانونية غير المستقرة من القوانين الاقتصادية الرئيسية. [4]

ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر نوفمبر عام 2015، إذ بلغت الزيادة 2.983 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 10.2٪ للفترة ذاتها من عام 2014 ليصل إلى 32.225 دولار أمريكي أو 84.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2015، مقارنة بنسبة 80.8٪ في عام 2014. [5] ومن بين الأسباب الكامنة وراء زيادة المديونية انقطاع الغاز المصري المصدر إلى الأردن، والاعتماد على الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء، مما أدى إلى زيادة في الخسائر التي تكبدتها الشركة المملوكة للدولة الوطنية للطاقة الكهربائية (شركة الكهرباء الوطنية). [6] وبعد محاولات كثيرة للحد من الدين العام بين عامي 2000 و2008، فقد ارتفع بشكل حاد في السنوات القليلة الماضية (بما يعادل 80.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 مقارنة مع 56.7٪ في عام 2008). [7]

كانت السياسة المالية، في بعض الأحيان، لها تأثير سلبي على استقرار الاقتصاد الكلي في الأردن وكانت أكثر تكلفة للنمو. وتشمل العوامل التي أثرت سلبا على فعالية السياسات المالية في الأردن، طبيعتها المؤيدة للتقلبات الدورية بشكل مفرط – في حين أنه ينبغي أن تكون مناهضة للتقلبات الدورية، ويُمثل ذلك إشكالية بالنسبة لدولة مثل الأردن التي هو عرضة للصدمات الخارجية. [10] وعلاوة على ذلك، كان الاعتماد الزائد على المنح والمساعدات الخارجية للأردن – بمبلغ وقدره 2.520 مليار دولار أمريكي مقدمًا إلى الأردن من قبل الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية للفترة من شهر يناير حتى شهر نوفمبر 2015 – سببًا في ضعف الانضباط المالي في الدولة؛ في عام 2015، لكن لم تتلقى الحكومة حصة قطر من منحة دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأردن، مما تسبب في عجز الموازنة بمقدار 564 مليار دولار أمريكي. [9]

ومع ذلك، لا تزال تعتمد الحكومة على أداتها الرئيسية في توليد العائدات (زيادة الضرائب)، وفي الوقت ذاته لا توجد هناك أي تخفيضات في الإنفاق الحكومي، على سبيل المثال، ما زال التوظيف في القطاع العام ينمو بمعدل أعلى من التوظيف في القطاع الخاص، على الرغم من القرار الصادر في عام 2010 بوقف التوظيف في القطاع العام باستثناء وزارتي التربية والتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية. [10]

4 - صندوق النقد الدولي، مراجعة الأردن السابعة والنهائية في إطار الترتيبات والاقتراحات الاحتياطية لمراقبة ما بعد البرنامج -بيان صحفي. تقرير الموظفين؛ والبيان الذي أدلى به المدير التنفيذي للأردن (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي 2015).

5 - http://www.mof.gov.jo/Portals/0/Mof_content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9%20%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9/2015/Arabic%20PDF%20December%202015.pdf

6 - مركز الهوية، قطاع الطاقة في الأردن 1 الغاز والكهرباء (الأردن: منظمة ووتش الاقتصادية المستقلة في الأردن 2015).

7 - http://www.mof.gov.jo/Portals/0/Mof_content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85/2014/Public_Debt_Bulletin_%202014_04_Ar.pdf

8 - تُعد الطبيعة المؤيدة للتقلبات الدورية للاقتصاد هي عندما يتحرك الإنفاق الحكومي بالتزامن مع دورة الأعمال التجارية، وهو ما يتناقض مع التفكير المقبول وأفضل الممارسات. لمزيد من التفصيل راجع: يوسف منصور. لماذا ينمو الاقتصاد. جوردان تايمز، 2014.

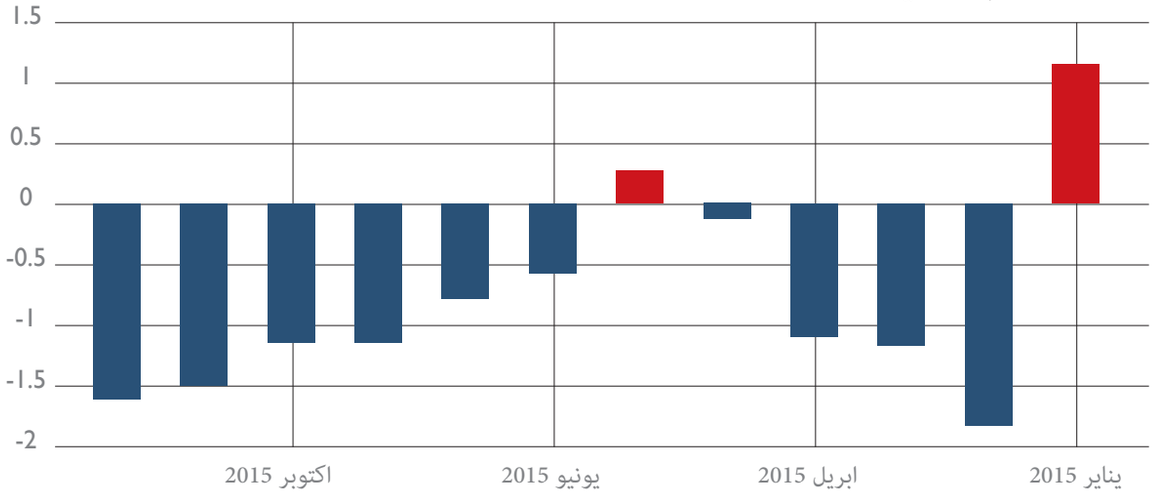
9 - http://www.alghad.com/articles/907467-%D9%85%D9%84%D8%AD%D8%B3-8-5-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D9%86%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9

10 - http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=134627

شكل الاقتراض العام المحلي أيضًا سمة هامة من سمات الاقتصاد الأردني. في نوفمبر 2015، بلغ صافي الدين المحلي مبلغ وقدره 19.169 مليار دولار، مقارنة بمبلغ وقدره 13.055 مليار دولار في الديون الخارجية.[11] وتكمن الآثار المترتبة على هذا الاقتراض المحلي الزائد في حقيقة ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض الداخلي عادةً. وبلغ متوسط معدل الاقتراض الرئيسي حوالي 8.25٪، بين عامي 2000 و2015، والذي لا يعد رقمًا جذابًا للجهات الفاعلة في القطاع الخاص.[12] ويخلق الاقتراض المحلي أيضًا أثر المزاحمة، لدى الحكومة لاستيعاب القدرة الإقراضية للبنوك والمؤسسات المالية، وبالتالي رفع أسعار الفائدة على الاقتراض / الائتمان. وذلك لا يشجع القطاع الخاص على المشاركة في أي أنشطة متعلقة برأس المال.

ارتفع معدل التضخم في الأردن بنسبة 2.8٪ في عام 2014، وبلغ نسبة 1.2٪- في أكتوبر عام 2015. وقد توقعت ميزانية 2016 معدل تضخم بنسبة 3.1٪، ليصل إلى 3.3٪ في عام 2020. وعلى الرغم من توقعات النمو الاقتصادي خلال عام 2016، لا يزال يبلغ معدل التضخم نسبة 1.1٪- خلال شهر يناير 2016. ويتساءل بعض المتابعون حول منطق الحكومة في التوصل إلى هذا الرقم بالنظر إلى أن بمجيء غالبية التوقعات الدولية بتوقع معدل تضخم سلبي (أو ما يقرب منه).[13] ويوضح الرسم البياني التالي اتجاهات معدل التضخم في عام 2015؛ وعلاقته بالانخفاض في أسعار النفط واضحة جدًا، مما يجعل من الصعب قياس دقة التضخم المتوقع لعام 2016. وهذا يثير قضية الطاقة في البلاد وتأثيرها المباشر والكبير في التضخم، والناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد بشكل عام.

معدل التضخم الأردني



التجارة: في عام 2014، عانت الأردن من عجز تجاري في السلع بمبلغ وقدره 14.4 مليار دولار أمريكي، إذ بلغت الصادرات 8.4 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت الواردات 22.7 مليار دولار أمريكي.[14] ومن ناحية أخرى، حظيت الأردن بفائض في تجارة الخدمات، بالإضافة إلى تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، مما أدى إلى تراجع العجز في ميزان المدفوعات إلى مبلغ وقدره 2.4 مليار دولار. وتتميز التدفقات التجارية الأردنية بحالات العجز التجاري المتسقة، بالإضافة إلى التقلبات العادية وبعض من القدرة على التنبؤ.

في السنوات الأخيرة، أدت الجهود التي بذلتها الأردن إلى زيادة شبكة من اتفاقيات التجارة الحرة (اتفاقيات التجارة الحرة). وتشمل اتفاقيات التجارة الحرة المهمة الاتفاقية المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000، وكذلك اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2002.[15] [16] وأنشأت الأخيرة بالفعل منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد

11 - http://www.mof.gov.jo/Portals/0/Mof_content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20
12 - البنك المركزي الأردني، الجداول المالية والمصرفية (الأردن: البنك المركزي الأردني 2010).
13 - مجلة فينتشر والميزانية 2016: الأرقام لا تضيف جديدًا (الأردن: 2015).
14 - جلوبال ايدج، الأردن: الإحصائيات التجارية (الأردن: جلوبال ايدج 2014).
15 - المومني، وبسمة (2007)، "منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط: النظر في الترابط الاقتصادي والسلام "، (الاقتصاد العالمي: 2016).
16 - اللجنة الأوروبية، الأردن التجارية (اللجنة الأوروبية 2015).

الأوروبي والأردن بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وفي الآونة الأخيرة، وقعت الأردن اتفاقيات التجارة الحرة مع تركيا وكندا، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2011 و2012 على التوالي. [17] [18]

تشمل الصادرات الرئيسية في الأردن المنسوجات، والبوتاسيوم، والفوسفات والأسمدة والخضار والمنتجات الصيدلانية. [19] ويتصدر النفط واردات الأردن، كل من المكرر والخام.[20] وتشمل الواردات الهامة الأخرى الآلات والمعادن والسيارات وغيرها، ويعد كثير منها مدخلات لازمة في الإنتاج.[21] ومن أجل جني الثمار المثلى من فتح التجارة الدولية وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة، يجب أن يكون تمتلك دولة مثل الأردن استراتيجية لتحسين قدرتها التنافسية. وسيوضح القسم التالي أن الأردن لم تتخذ ما يكفي لزيادة القدرة التنافسية لبيئة أعمالها.

17 - الأونكتاد بالأمم المتحدة، اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وتركيا (محور الأونكتاد في سياسة الاستثمار 2015).
18 - حكومة كندا، اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والأردن (كندا: الزراعة والأغذية الزراعية في كندا 2012).
19 - جلوبال ايدج، الأردن: إحصاءات التجارة (الأردن: جلوبال ايدج 2014).
20 - مرصد التعقيدات الاقتصادية، ماذا تستورد الأردن؟ (2013) مرصد التعقيدات الاقتصادية 2013).
21 - مرصد التعقيدات الاقتصادية، الأردن (مرصد التعقيدات الاقتصادية 2013).

تقييم سياسة الاستثمار والنتائج

نظرة عامة حول الاستثمار في الأردن

وفقا لدائرة الإحصاءات العامة، يكون إجمالي قيمة الاستثمارات التي انطبقت على هيئة الاستثمار الأردنية للاستفادة من قانون الاستثمار بين عامي 2005 و2013 على النحو المبين في الجدول التالي. (الأرقام بالمليون دينار أردني).

إجمالي الاستثمار المحلي المباشر		الاستثمار الأجنبي المباشر		لمجموع الكلي	
السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
2005	473.7	2005	276.3	2005	750.0
2006	988.0	2006	845.6	2006	1,833.6
2007	1,171.4	2007	1,049.6	2007	2,221.0
2008	1,374.4	2008	560.4	2008	1,934.8
2009	1,114.1	2009	706.9	2009	1,821.1
2010	1,436.5	2010	224.0	2010	1,660.5
2011	728.4	2011	294.6	2011	1,023.0
2012	796.7	2012	817.6	2012	1,614.3
2013	797.0	2013	1,132.6	2013	1,929.6

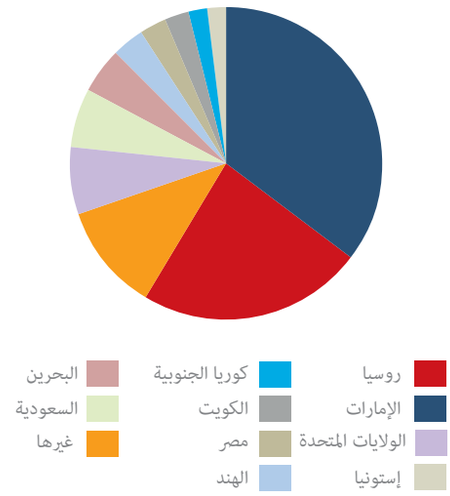
المصدر: دائرة الإحصاءات. [22]

بالنظر إلى الجدول أعلاه، سنرى أنه في السنوات ما بين 2005 و2011 كانت الاستثمارات المحلية المباشرة أكبر في قيمتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو تصور نموذجي في معظم الاقتصادات، ولكن في عامي 2012 و2013، تجاوزت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة قيمة الاستثمارات المحلية المباشرة. ووفقًا للتقرير الذي نشرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بلغت الاستثمارات الأردنية خارج الأردن بين عامي 2003 و2015 مبلغ وقدره 4.3 مليار دولار أمريكي، إذ تمركزت معظم هذه الاستثمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا، [23] مع زيادات كبيرة في السنوات الأخيرة.

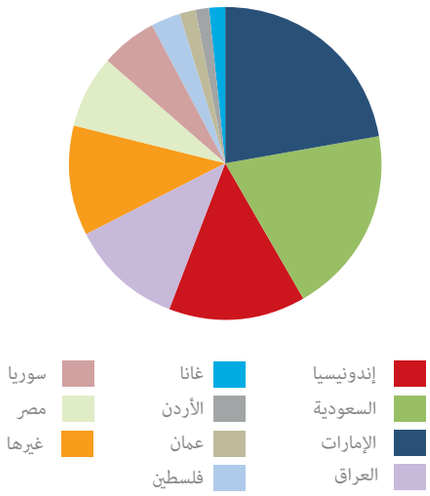
22 - http://jorinfo.dos.gov.jo/View_ind/

23 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر مؤسسة ضمان لجاذبية الاستثمار 2015 (الكويت: 2015).

كبرى الدول المستثمرة في الأردن بين يناير 2003 ومايو 2015



كبرى الدول المتلقية للإستثمارات من الأردن بين يناير 2003 ومايو 2015



Source: IAIGC

تبين الأرقام بوضوح استهداف المستثمرين الأردنيين الدول الأخرى للاستثمار فيها مما يشير إلى إن تركيز الحكومة على زيادة الصادرات في الأردن لا يحقق تقدمًا على مستوى الاستثمارات الداخلية المباشرة وهو ما يمكن ربطه بعدم القدرة على المنافسة.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيتبين لنا زيادة القيمة زيادةً كبيرة في 2006 و2007 ثم انخفاضها مجددًا وقد يرتبط هذا بالسياق الإقليمي وانخفاض قيم الاستثمارات في مصر في الأعوام التي تلت 2011 مما يترك اختيارًا واحدًا للمستثمرين من ذوي الاهتمامات في الإقليم ألا وهو الأردن، وقد يشير ذلك إلى ارتباط الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات القليلة الماضية بعوامل لا ترتبط بمناخ الأردن الاستثماري.

الاستثمار الأجنبي المباشر

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاستثمار الأجنبي المباشر	1,680	1,581	1,850	2,143	2,501	2,928	3,136

يُبين الجدول الوارد أعلاه توقعات صندوق النقد الدولي بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين 2013 و2020 وهي أعلى من القيم الفعلية لعامي 2014 و2015 مما يمكن تفسيره من خلال فرص المستثمرين الضائعة الذين كان لديهم اهتمام في الأردن ولكن فقدوا ذلك إما بسبب السياق الإقليمي أو بسبب عوامل أخرى تتعلق ببيئة الأعمال أو البيروقراطية أو البيئة القانونية في البلاد. أما الأعوام المتبقية، تبين توقعات صندوق النقد الدولي زيادات شبه ثابتة وكبيرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكن إذا طبقنا حالة 2014 و2015 ذاتها، قد لا تكون تلك الأرقام قريبة من الواقع.[24]

بالنظر إلى جميع الأرقام التي بين أيدينا، يتبين لنا عدم وجود طريقة ممنهجة لتوقع قيم الاستثمار في الأردن (الاستثمار الأجنبي والداخلي المباشر على حد سواء) وهذا يرتبط ارتباطا مباشرًا بالسياق الإقليمي وعدم ثبات البيئة القانونية في البلاد وعدم سهولة بيئة الأعمال وضياع فرص الاستثمار الأجنبي المباشر وهجرة الاستثمار الداخلي المباشر إلى البلدان الأخرى مما يمكن رؤيته جميعًا على أنه يساهم في بروز هذا الوضع.

24 - صندوق النقد الدولي، الاستعراض السابع والنهائي للأردن بموجب الترتيبات القائمة واقتراح مراقبة ما بعد البرنامج-بيان صحفي: تقرير العاملين، وبيان من المدير التنفيذي لفرع الأردن (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي 2015).

قانون الاستثمار لعام 2014

أصدرت الحكومة قانون استثمار جديد في 2014 بغية تعزيز الاقتصاد من خلال زيادة الاستثمار مما يؤدي إلى خلق فرص العمل في الأردن وسُن القانون في السادس والعشرين من أكتوبر 2014 وسعى للتطرق إلى عدة عوامل تعيق المناخ الاستثماري في الأردن.

يعزز القانون الجديد كثيرًا من التشريعات الحالية المتعلقة بالاستثمار ويُسهل طلبات الإقامة للمستثمرين وذويهم، كما يستمر في السماح للمستثمرين الأجانب بالشروع في أعمال داخل المناطق الحرة والتنموية دون الحاجة إلى شريك أردني أو اشتراط حد أدنى من مبلغ رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستثمرين نقل أرباحهم بحرية بموجب القانون الجديد، ويعرض القانون مزيدًا من المواد التي تتعلق بالتحكيم بيد أن القانون الجديد لا يحتوي إلا على بند واحد يشير إلى النزاعات التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والحكومة الأردنية[25] ولكن قلة الوضوح في القانون الجديد فيما يتعلق بحقوق الأجانب القانونية حين يصل الأمر إلى النزاعات هو مجال واحد يسعه ردع الاستثمار الأجنبي المحتمل ومن هنا كان من الواجب التعامل معه بتفصيل أكثر في القوانين الجانبية التي يجري صياغتها في الوقت الحالي.

يحدد القانون الجديد نقاط عشر ذات أولوية وهي ملاحظة المحفزات والإعفاءات الضريبية ومنح مجلس الوزراء السلطة لمنح الإعفاءات الضريبية للقطاعات الأخرى في كل حالة على حدة. بالإضافة إلى ذلك، اختارت هيئة الاستثمار الأردنية قطاعات الزراعة والطاقة وتقنية المعلومات والاتصالات-إسناد عمليات الأعمال إلى مصادر خارجية والصناعة والقطاعين الطبي والسياحي بغية ترويجها على الصعيدين الداخلي والخارجي ترويجًا نشطًا لاستقطاب الاستثمار في تلك القطاعات.

تمثلت إحدى المبادرات الرئيسة للقانون الجديد في تعزيز اختصاص هيئة الاستثمار الأردنية والتي هي الآن الهيئة الوحيدة المسؤولة عن تشجيع الاستثمار في الأردن وهي نتاج دمج عدة كيانات أخرى تضم مؤسسة تشجيع الاستثمار وهيئة المناطق التنموية والحرة ومؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية. ويرأس مجلس الاستثمار هيئة الاستثمار الأردنية ذاتها برئاسة رئيس الوزراء ويفخر بوجود أعضاء من بينهم عدة وزراء حكوميين ورؤساء الهيئات المعنية وممثلين من القطاع الخاص وتهدف الهيئة إلى تعزيز الحوافز للمستثمرين المحتملين في الأردن وتقديم نقطة دخول واحدة شفافة دون بيروقراطية كبيرة. يُعد دور هيئة الاستثمار الأردنية كبيرًا ولكن تشمل مهماتها الرئيسية موائمة مواقع جغرافية محددة للاحتياجات الخاصة للقطاعات ونشر تحاليل فرص الاستثمار وتزويد المستثمرين بنافذة استثمار وترويج الصادرات الأردنية على الصعيد العالمي.

تُعد نافذة الاستثمار واحدة من أهم سمات القانون الجديد المميزة إذ تحل محل متجر المحطة الواحدة باعتبارها أحدث محاولة لتبسيط عملية ضخ الاستثمارات في الأردن، وتهدف، نظريًا، إلى مواجهة واحدة من أكثر العوامل الرادعة للاستثمار أهمية وتحديدًا التكلفة الزمنية لتسجيل وحدة أعمال جديدة وقد جرى تبني العديد من وظائف نافذة الاستثمار من متجر المحطة الواحدة على غرار تسجيل المشروعات وترخيصها وإصدار تراخيص الاستيراد والتصدير وإصدار التأشيرات وتراخيص الإقامة للمستثمرين ولكن لا يوجد حتى الآن دليل على نجاح هذه المبادرة في تخفيض التكلفة الزمنية أو الإدارية المستغرقة في التسجيل.

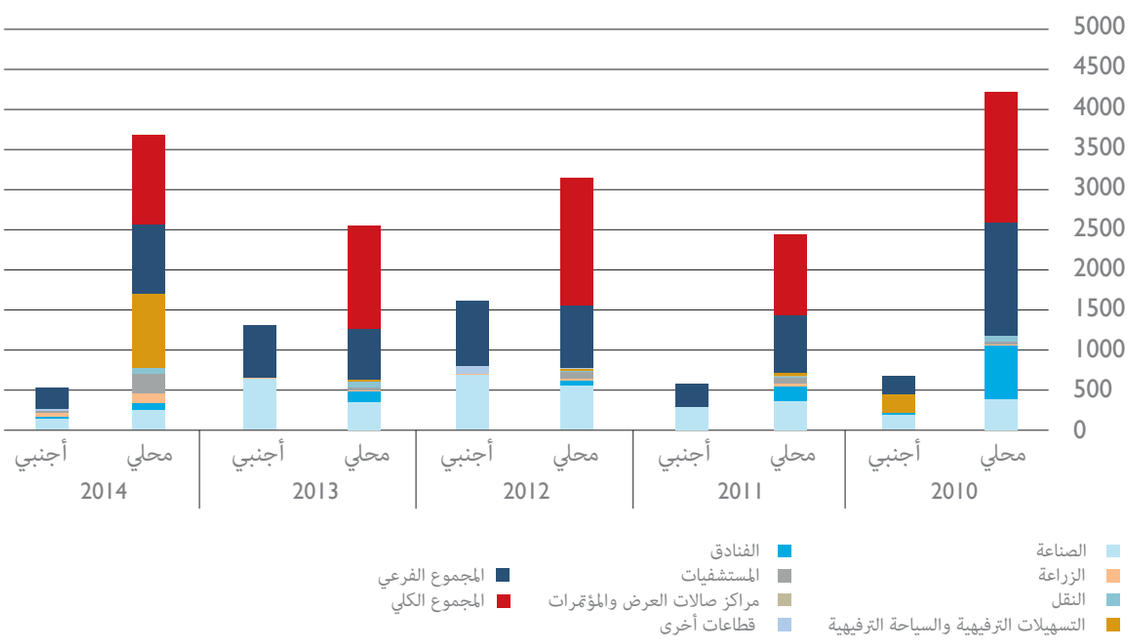
توجد قطاعات عشر يستهدفها قانون الاستثمار الجديد للأسعار الضريبية والجمركية المناسبة متى كان لها أساس في البلاد وهي الزراعة وتربية الماشية والمستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة والتسهيلات الفندقية والسياحية والترفيه وتسهيلات الاستجمام السياحي ومراكز الاتصال ومراكز الأبحاث الطبية والمعامل العلمية والإنتاج الفني والإعلامي ومراكز المؤتمرات والمعارض ونقل المياه ومشتقات النفط والغاز أو توزيعها أو استخلاصها أو كل ما سبق من خلال استخدام خطوط الانابيب والنقل الجوي والبحري والسكك الحديدية. كما أضيفت تقنية المعلومات والاتصالات والطاقة الخضراء كقطاعات ذات أولوية، وتُعد الفوائد المقدمة للمستثمرين في هذه القطاعات كبيرة وهي تشمل (على سبيل المثال لا الحصر) الإعفاءات من الرسوم والضرائب فيما

25 - هيئة الاستثمار الأردنية-قانون الاستثمار رقم 30 للعام 2014 (الأردن: 2014).

يتعلق بالأصول الثابتة وقطع الغيار المستوردة وحتى متطلبات التحديث فيما يتعلق بالفنادق والمستشفيات. يبين الجدول والرسم التالي قيم الاستثمارات في تلك القطاعات وفقًا لأعضاء هيئة الاستثمار الأردنية.

حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون الاستثمار حسب القطاع										
العام	2010		2011		2012		2013		2014	
القطاع	محلي	أجنبي	محلي	أجنبي	محلي	أجنبي	محلي	أجنبي	محلي	أجنبي
الصناعة	369.7	195.1	358.7	287.6	565.6	703.8	348.9	653.3	258.1	148.5
الفنادق	673.5	16.5	188.8	2.5	64.5	0	138.8	3.5	79.5	15.3
الزراعة	21.1	2.5	40.6	0.8	16.7	7.9	16.1	3.4	130.8	5.62
المستشفيات	29.7	0	81.7	0	99.5	0	30	3.9	252.3	18.2
النقل	71	0	1	0	4	0	82	0	61.8	0.3
مراكز صالات العرض والمؤتمرات	0	0	10	0	0.5	0	1	0	0	0
التسهيلات الترفيهية والسياحة الترفيهية	10	244.2	47.4	3.5	24.7	0.8	24	3.4	946.3	5
قطاعات أخرى	0	0	0	0	21	105	0	0	0.05	25.3
المجموع الفرعي	1436.5	224.1	728.5	297.5	796.7	817.5	641.3	667.6	887.4	269
المجموع الكلي	1660.6		1023		1614.3		1308.9		1146.5	

حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون الإستثمارات حسب القطاع 2010 - 2014 (مليون دولار أردني)



يتيح قانون الاستثمار الأردني الجديد معاملة متساوية لكل من المستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين ولا يفرض قيودًا على مستوى الملكية الأجنبية باستثناء عدد محدود من الأنشطة الاقتصادية التي يشترط فيها وجود شريك أردني. بالإضافة إلى ذلك، قرر مجلس الاستثمار السماح بأن يكون لغير الأردنيين ملكية في النقل البري (كانت ممنوعة في السابق) على ألا تتجاوز حصتهم 49% وأوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يرفع قانون الاستثمار الجديد بعض من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والتي يُسمح بها غالبًا في البلدان الأخرى على غرار البيع بالجملة والتجارة والبناء[26] وتُعد القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر سلبية في دولة مثل الأردن ذات بنية تحتية ضعيفة يمكنها الاستفادة من الاستثمار في قطاعات مثل النقل الذي يُقيد المستثمرين الأجانب من الدخول فيه.

القانون الضريبي لعام 2015

دخل قانون ضريبي جديد حيز النفاذ في يناير 2015 مما يدخل فئة ضريبية جديدة على الدخل ويشمل زيادات في مستوى ضريبة الدخل المفروضة على الشركات[27] واستمرت ضريبة الدخل المفروضة ضمن القطاع الصناعي دون تغيير بنسبة 14% واستمر معدلها 24% فيما يتعلق بشركات الاتصال الرئيسية وشركات التأمين وشركات الوساطة والشركات المالية بيد أن جميع القطاعات الأخرى شهدت مستويات زائدة من ضريبة الدخل واجبة الدفع.

ارتفعت ضريبة الدخل المفروضة على القطاع المصرفي من 30% إلى 35% ومن 14% إلى 24% فيما يتعلق بالشركات التي تولد الطاقة أو مواد المناجم الخام أو توزعها، كما زاد معدل ضريبة الدخل المفروضة على جميع الشركات الأخرى من 14% إلى 20% بموجب القانون الضريبي الجديد.

يتغير القانون الضريبي شبه سنويًا في الأردن مما يمكن أن يصبح عامل ردع للمستثمرين إذ يُزعزع غياب الاستمرار استقرار أفاق التخطيط. علاوة على ذلك، رفعت الأردن ضرائب الشركات في غالبية القطاعات في غمار مدة شهدت نموًا صغيرًا مما يمكن أن يشير إلى كساد أكبر في البلاد.

ومع ذلك، يُشطب من قائمة القطاعات الرئيسة في القانون الجديد قطاعين من القطاعات الرئيسية التي أكدت الحكومة على كونها من قطاعات الاستثمار الرئيسية آلا وهما قطاعي تقنية المعلومات والاتصالات وقطاع الطاقة المتجددة ومن غير الواضح ما إذا كان هذان القطاعان سيستفيدان من الإجراءات الضريبية المناسبة.

ذكرت الإعلانات الأخيرة إعفاء الخدمات المتعلقة بالتطور البرمجي وتطبيقات الهاتف وبوابات المواقع الإلكترونية والاستعانة بمصادر خارجية والمحتوى الرقمي والألعاب الإلكترونية والتدريب على تقنية المعلومات والتعليم عبر الأنترنت، من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية.

لن تخضع البضائع والخدمات الضرورية لخدمات تقنية المعلومات والاتصالات إلى معدل ضريبة الدخل إذ ستُخفض معدلات ضريبة الدخل المفروضة على تلك الخدمات بمعدل 03% لعشرة سنوات مما يعني دفع الشركات 41% بدلًا من 02% في صورة ضريبة دخل.

المغالاة في تأكيد الإعفاءات الضريبية كحافز على الاستثمار

يعرض قانون الاستثمار الجديد تخفيضات ضريبية كبيرة للمستثمرين بغية تشجيعهم على الاستثمار أو إعادة استثمار أموالهم في البلاد بيد أن الحكومة الأردنية طالما ركزت على عرض الحوافز بدلًا من رفع مستوى المناخ الاقتصادي ككل. على سبيل المثال،

26 - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-استعراضات سياسة استثمار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-الأردن 2013(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:2013).
27 - برايس وتر هاوس كوبرز الشرق الأوسط-اعتماد الأردن لقانون ضريبي جديد نافذًا من 1 يناير 2015 (برايس وتر هاوس كوبرز: 2015).

شهدت الأردن على مدار السنوات القليلة الماضية حالات عجز في الطاقة وفيضانات تتسبب في شلل مؤقت للدولة بأكملها وفقدان الأرواح في بعض الحالات وتكلف الدولة ملايين الدولارات كنتيجة مباشرة لتعليق الأنشطة الاقتصادية.

لكي تضع الحكومة استراتيجية طاقة مستدامة، يجب عليها إقناع المستثمرين بفرص الاستثمار في الأردن وهو ما يصبح مهمة مستحيلة عند وضع البنية التحتية المتداعية وحالات عدم الاستقرار الإقليمي موضع الاعتبار. ونظرًا لبحث العقلاء من المستثمرين عن فرص آمنة يمكنهم خلالها تحقيق أعلى العائدات من استثماراتهم، لن تكون الأردن خيارًا ذا جدوى للمستثمرين المحتملين نظرًا لانعدام الظروف المستقرة والمصروفات التشغيلية المنخفضة رغم الحوافز الكبيرة التي تقدمها الحكومة.

كما تبرز مشكلة أخرى في استراتيجية الحكومة لاستقطاب المستثمرين نظرًا لمنح الحوافز لقطاع أو قطاعات بعينها بصرف النظر عن حجم الشركة، ونتيجة لذلك، يتنافس صغار المستثمرين الذين يدرسون الاستثمار أو الذين هم على استعداد فعلي للاستثمار في تلكم القطاعات التي تستفيد من الإعفاءات الضريبية مع الشركات الكبرى التي تتمتع بهوامش ربح عالية وتستفيد من الحوافز ذاتها. لا يطبق هذا النظام فكرة "التحفيز والاستقطاب" التي من المفترض أن تنتج عن هذه الحوافز ولكن بدلًا من ذلك تتسبب في إيقاف استثمارات صغار المستثمرين، الذين يكونون محليين في معظم الحالات، في ذلك القطاع أو الدولة والعثور على بيئة أخرى مناسبة لضخ استثماراتهم.

هذا وتمارس الحكومة سياسة تكلفة غير فعالة حيت يتعلق الأمر بالقطاع الذي وقع عليه الاختيار للإعفاء الضريبي، فعلى سبيل المثال، تمنح الحكومة المستثمرين في قطاع التعدين إعفاءات على الدخل الذي تدره أرباح الصادرات التي تصل إلى ما يزيد عن 100% من العائدات أو المبيعات ولا يُعد هذا ضروريًا عند وضع حقيقة حاجة هؤلاء المستثمرين إلى بلد تتوفر فيه الموارد بغيه امتلاك حرية الوصول إليها موضع الاعتبار بمعنى أنه يتعين على الحكومة أن يكون لها اليد العليا في هذه الحالة وليس العكس، ويختلف ذلك عن الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات التي يمكنها انتاج البضائع ذاتها في بلدان مختلفة والتي تحتاج إلى أن يكون لها حافزًا للاستثمار في مكان ما دون آخر.

يعد الاستخدام المفرط للإعفاءات الضريبية من جانب الحكومة لاستقطاب المستثمرين سياسة أخرى تحتاج الحكومة إلى إعادة النظر فيها، إذ يبدو أن مظلة الإعفاءات الضريبية بموجب القانون الجديد قد توسعت أكثر في وقت تحتاج فيه الحكومة لكل فلس يسعها توفيره لموازنة عجز الموازنة المتفاقم أو المتدهور. فبموجب قانون الاستثمار الجديد تُعفى المشاريع من ضريبة الدخل وضرائب الخدمات الاجتماعية بنسبة 25% أو 50% أو 75% لمدة عشرة سنوات على حسب موقع المشروع، كما يمكن إعفاء الأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب بنسبة 100% من الرسوم الجمركية والضرائب. فضلًا عن ذلك، يُمكن إعفاء قطع الغيار المستوردة من الرسوم والضرائب وتُمنح إعفاءات ضريبية إضافية من الرسوم الجمركية أو ضريبة الدخل في حالات التوسع في المشاريع الحالية أو تحديثها أو تطويرها ويجوز للفنادق والمستشفيات شراء الأساس والتوريدات دون رسوم جمركية مرة واحدة كل سبع سنوات لأغراض التجديد.[28]

أعلنت الحكومة مؤخرًا في مؤتمر صحفي عن توسيع الإعفاءات الضريبية لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات[29]، فبموجب الحكم الجديد ستُعفى الخدمات المتعلقة بالتطوير البرمجي وتطبيقات الهاتف الجوال وبوابات المواقع الإلكترونية والاستعانة بمصادر خارجية والمحتوى الرقمي والألعاب الإلكترونية والتدريب على تقنية المعلومات والتعليم عبر الأنترنت، من رسوم ضريبة المبيعات والسلع والخدمات الضرورية لخدمات تقنية المعلومات ولاتصالات، وستُخفض ضريبة الدخل المفروضة على تلك الخدمات بنسبة 30% لعشرة سنوات.

بالإضافة إلى ما سبق، جرى تضمين النقل في الحكم الذي ستُعفى من خلاله الشركات التي تشغل خدمات الحافلات سريعة التردد بين المدن، من دفع ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية بعد استيفاء شروط معينة بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية أخرى وحوافز

28 - بورصة عمان-عشرة أسباب للاستثمار في عمان (بورصة عمان: 2016).
29 - صحيفة جوردان تايمز-الحكومة تكشف النقاب عن حوافز ضريبية لتعزيز الاقتصاد (صحيفة جوردان تايمز: 2015).

للمشروعات التي استفادت من القانون السابق. كما أكد الحكم الجديد حوافز كبرى أخرى وتخفيضات ضريبية يمكن من خلالها للاستثمارات الموجودة في مناطق نائية الحصول على تخفيضات من ضريبة الدخل تتراوح من 30% إلى 80% في السنوات العشرة إلى العشرين القادمة، كما ستُعفى الأرباح التي تدرها الأنشطة التجارية في المناطق الحرة من ضريبة الدخل.

من بين النقاط الرئيسية الأخرى إعفاء شركات التأمين التي ترغب في الدمج من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات، إضافة إلى الإعفاءات المتعلقة برسوم تسجيل الملكية ونقل رأس المال وزيادته والسماح للأجانب بالاستثمار في قطاع النقل العام على ألا تتجاوز حصتهم نسبة 49% من إجمالي حصص الشركة.

إذا نجحت الأردن في ترسيخ بيئة مستدامة للاستثمارات فعليها بذل المزيد من الجهود في توقع نتائج سياساتها على الاقتصاد ككل، فالدينار الذي يجري التنازل عته في صورة حافز ضريبي لقطاع من القطاعات أو قطاع آخر يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي أفضل إذا جرى إنفاقه على رفع مستوى البنية التحتية لذلك القطاع. ومن العيوب الكبيرة في سياسة حوافز الحكومة، الاستخدام المفرط وغير الضروري أحيانًا للإعفاءات الضريبية دون ربطها بأداء المستثمر فيما يتعلق بزيادة رأس المال (التوسع) وحجم الشركة وهامش الربح ونقل التقنية أو في بعض الحالات عدد العاملين المحليين الموظفين في المنشأة[30] وتتوقف العملية الاستثمارية في الحالات التي لا يتأهل فيها المستثمرين للإعفاءات الضريبية.

وفقًا لتقرير تقييم النفقات الضريبية الصادر عن مشروع الإصلاح المالي الثاني للأردن التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، خلقت الحوافز الضريبية في الأردن تشوهات في الاقتصاد عير السنوات مما أثنى عن الاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل ويشير التقرير أيضًا إلى أن أكبر زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر شهدها القطاع المالي الذي يخضع لضرائب أكبر وحوافز أقل مما يبين أن البنية التحتية المادية والمالية والقانونية والمؤسسية أكثر أهمية من الحوافز في استقطاب الاستثمارات[31].

المناطق الصناعية والاقتصادية

بدءً من عام 2000، اعتمدت الأردن اعتمادًا كبيرًا على "المناطق" لتسهيل الاستثمار في الأردن وكانت الإعفاءات الضريبية من أبرز سمات هذه المناطق وإلى حد أقل، يسرت الإجراءات الإدارية. كان من المفترض لهذه "المعاملة الخاصة" أن تستقطب المستثمرين وتزيد حصة الأردن من الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر. علاوة على ذلك، كان من المفترض أيضًا أن تخلق هذه السياسات الوظائف وترسخ توازن إيجابي للمدفوعات ونقل التقنية ورأس المال والمهارات وأن تزيد من المنافسة والنمو الاقتصادي وأن تكون في النهاية نموذجًا للإصلاح الاقتصادي القومي.

تُعد جدوى هذه التدابير فيما يتعلق بالاقتصاد الأردني من الأمور المختلف عليها في العقد الماضي وتنشأ المشكلة من حجم التوسع أو "التسربات" من تلك المناطق إلى الجاليات المحلية وبالتالي الاقتصاد والطريقة التي تتشكل بها في صورة أراضي حبيسة تفصلها إلى حد كبير عن الاقتصاد.

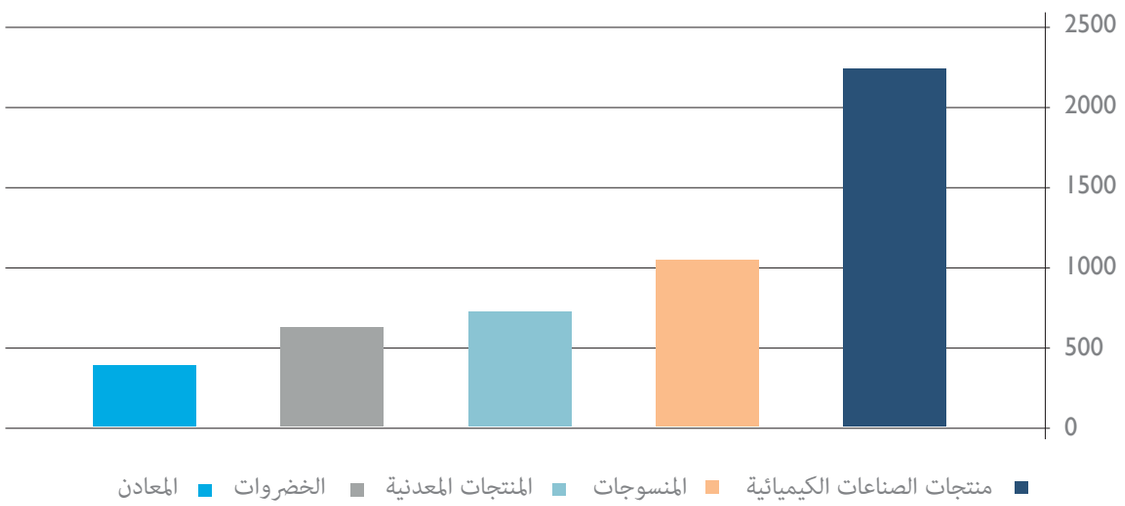
تتمتع الأردن بثلاثة أنواع من المناطق وهي المدن الصناعية والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية، وقد بدأ تقسيم المناطق في أواخر التسعينات بعد توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في محاولة لترويج السلام والاستقرار في المنطقة، وتتمتع الأردن أيضًا بعدد من المناطق الحرة والصناعية المتناثرة في البلاد وتحظى بمنطقة اقتصادية خاصة واحدة فقط ألا وهي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

30 - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-تقييم النفقات الضريبية في الأردن-مشروع الإصلاح المالي الثاني للأردن (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: 2013).
31 - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-تقييم النفقات الضريبية في الأردن-مشروع الإصلاح المالي الثاني للأردن (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: 2013).

بموجب القانون الجديد، تُمنح المناطق التنموية والحرة عددًا من الحوافز التي تتضمن معدل ضريبة 0% على الصادرات ورسوم الاستيراد وضريبة الخدمات الاجتماعية وضريبة حصص الأرباح وضريبة دخل فقط بنسبة 5%. يُجرد المعنى الضمني لإنشاء منطقة صناعية أو حرة بالطريقة التي تفعل بها الحكومة الأردنية ذلك، المفهوم من قيمته فبدلًا من أن يصبح نموذجًا للإصلاح الاقتصادي القومي، يتحول إلى المكان الوحيد الذي يمكن به إجراء الأعمال بسهولة وبطريقة رخيصة نسبيًا وقد نتج عن هذا إعاقة جهود الحكومة في خلق إصلاح على مستوى البلاد في النظام الاقتصادي وطريقة التنمية الاقتصادية. ففي 2014 فقط، سنت الحكومة قانون استثمار جديد وحد الهيئة الإدارية للمناطق الصناعية والمناطق الحرة ووضع نظام ضريبي عالمي بمعدل ضريبة دخل ثابتة بنسبة 5% لجميع المناطق. ومع نجاح هذه الإجراءات في جذب كميات استثمار أجنبي مباشر كبيرة نسبيًا، تظل مشكلة وضع روابط خلفية مع الاقتصاد المحلي قضية مختلف فيها وخاصة عند اعتبار معظم المواد الخام المستخدمة في هذه الصناعات وخاصة في صناعات المنسوجات والملابس مستوردة بدلًا من تصنيعها محليًا[32].

في 2011، ذكرت دراسة أجرتها إيكونومي واتش لجامعة الأردن[33] تقريرًا أصدرته هيئة الاستثمار الأردنية ومؤسسة تشجيع الاستثمار في الوقت الذي كشف النقاب عن أن تصنيع قميص واحد للأطفال في المناطق الصناعية المؤهلة يكلف ما يقرب من 3.5 دولار أمريكي يُصرف منها 0.63 على تكلفة الإنتاج المباشرة وغير المباشرة في الأردن التي تتكون من 18% فقط من إجمالي القيمة المضافة ولكن لا تكفي هذه النسبة لتوسيع الاستثمارات الحالية وخلق سلاسل توريد محلي.

أكبر خمسة منتجات يجري تصديرها (مليون دولار أمريكي) 2011



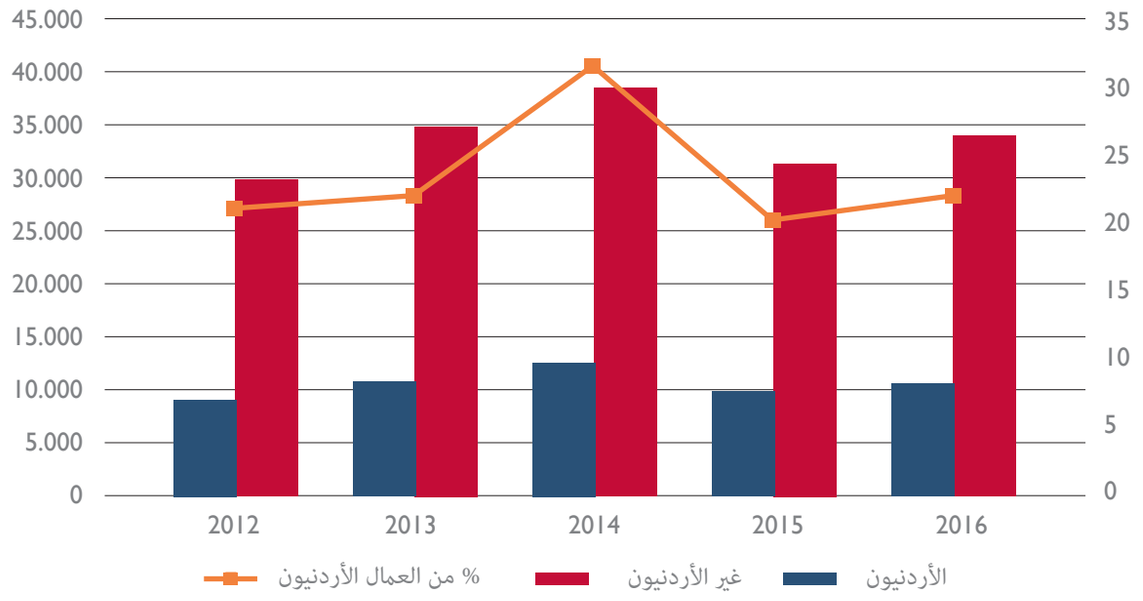
تشير دراسة أخرى نشرها برنامج عمل أفضل (الأردن)[34] إلى أن القيمة المضافة لصناعة المنسوجات والملابس يمكن أن تصل إلى ما يربو على 36.9%، ويدعوا هذا الرقم للتفاؤل للغاية عند النظر في عدد العاملين الأجانب المرتفع في تلك المصانع مقارنة بالعاملين المحليين مما يعني نقل حصة كبيرة من الأجور التي تدرها هذه الصناعات خارج البلاد بدلًا من توزيعها في الاقتصاد المحلي.

32 - الجمعية العلمية الملكية ومؤسسة فريدريش إيبرت-مستقبل مناطق الأردن الصناعية المؤهلة (عمان: 2013)

33 - http://ujnews2.ju.edu.jo/en/english/Lists/StudiesAndResearchs/DispForm.aspx?ID=99

34 - جامعة ميشيغان -قسم علوم الاقتصاد وكلية فورد للسياسة العامة-صناعة الملابس والاقتصاد الأردني-حساب حصة القطاع المحلية من القيمة المضافة (الولايات المتحدة الأمريكية: 1011).

عمال المناطق الصناعية المؤهلة (الأردنيون في مقابل غير الأردنيون) 2012 - 2016



وزارة العمل[35]

في عام 2001 بلغت النسبة المئوية للعمال الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة 70% ولكن مع دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد بغية الاستفادة من الإعفاءات الضريبية المقدمة ازداد تدفق العمالة الأجنبية في الوقت ذاته حتى وصل إلى 78% بحلول يناير من عام 2016وفقًا لما هو مبين في الشكل أعلاه. هذا ويُعزى الاختلاف في عدد العمال الأردنيين إلى العوامل التالية:[36]

1 - الأجور المنخفضة: كانت الأغلبية العظمى من هؤلاء العمال لا تحصل إلا على الحد الأدنى من الأجور علاوة على ذلك لم تكن الزيادة السنوية في أجورهم شيئًا يُذكر.
2 - انعدام الأمن الوظيفي: يُعد الكثير ممن يعملون في هذه المصانع عُرضة لانتهاك حقوقهم نظرًا لما يلي:
3 - انخفاض المهارات: يُفضل أغلبية أصحاب المصانع توظيف العمال الأجانب بسبب.
4 - انخفاض الحالة الاجتماعية:
5 - مسائل الإدارة: لا يتوافر أي مرونة في مكان العمل للرجال أو النساء بل ليس شائعًا في مكان العمل وجود اتصالات هادفة بين المشرف والتابع.

ونظرًا لعدم امتلاك معظم المصانع سوى المعدات الأساسية، فهي لا تتمكن دائمًا من نقل التقنيات إلى المصانع الأردنية. علاوة على ذلك لم يرفع معظم ما يُصنع ويُصدر إلى خارج البلد من مستوى المنافسة في السوق الأردنية.

أحرزت الأردن بعض التقدمات في مجال الإصلاح القانوني للقوانين المتعلقة بالاستثمار ولكنها مازالت بحاجة إلى تحقيق مزيدًا من المساواة عندما يتعلق الأمر بتقديم المعاملة القانونية ذاتها لمستثمري القطاع العام والخاص. هذا ولا يحق للحكومة أن تستعيض عن دور الحكومات المحلية بالمناطق من أجل توفير البنية التحتية القانونية وغير ذلك بغية تعزيز بيئة الاستثمار.

وإن لم تتمكن الحكومة المحلية من جذب الاستثمار، يجب حينئذ على الحكومة المركزية تمكينهم من القيام بذلك. ولا تساعد المناطق الصناعية في المناطق الريفية في تطوير المجتمعات المحلية، لهذا ينبغي للحكومة استخدام المناطق كوسيلة ونموذج للتطوير المحلي وليست كهدف نهائي.

35 - http://mol.gov.jo/Pages/QIZReports.aspx

36 - منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية-توظيف الأردنيين في قطاع صناعة الملابس-التحديات والآفاق (منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية: 2012).

ينبغي أن يقتصر بناء المناطق الصناعية على تنظيم المصانع من حيث الموقع الجغرافي وليس لتحفيزها. ولكن ينبغي وقف بناء المناطق الصناعية لحين توافر سياسة واضحة عن الاستثمار وإتاحة العمالة المحلية المدربة والماهرة بجانب القدرة على خلق روابط خلفية مع الاقتصاد المحلي.

ومع هذا يمكن استثناء سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من ذلك إذ أنها من أنجح المناطق في جذب الاستثمار المحلي المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر. وربما يرجع ذلك إلى ثبات قانون سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الذي لم يتغير على مدار الأربعة عشر سنة الماضية ومرونة السماح للمستثمرين بجذب العمالة الاجنبة التي تُحدد نسبتها بنحو 0% وفي بعض الحالات الاستثنائية الأخرى يصل حجم العمالة الأجنبية إلى 100%، وهذا فضلًا عن نجاح العقبة في توفير مكان جيد بظروف معيشية مناسبة للمستثمرين وعائلاتهم بنظام فعال معفي من الرسوم الجمركية بنسبة تصل إلى 100%. ولكن لا يعني ذلك أن النظام المتبع في العقبة لا تشوبه شائبة. فما زال هناك نقص في العمالة المحلية وانتشار البيروقراطية والإدارة الضعيفة والمراجع الرسمية المتعددة. ومع ذلك يعتبر نظام سلطة منطقة العقبة الاقتصادية مصدر جيد يمكن منه استخراج الدروس المستفادة وتطبيقها على المناطق الصناعية الحرة الأخرى.

اتفاقيات التجارة الحرة

منذ عام 1950 أبرمت الأردن العديد من اتفاقيات التجارة الثنائية بجانب عدد من الاتفاقيات متعددة الأطراف. أما الاتفاقيات الثنائية، فقد أبرمت الأردن اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة تهدف إلى إلغاء التعريفة الجمركية، ولهذا أصبح هناك تجارة حرة كاملة بين البلدين منذ عام 2010. وأدت اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة للأردن إلى حرية الدخول بدون نظام حصص مع الاعفاء من الرسوم إلى سوق الولايات المتحدة.

هذا ووقعت الأردن أيضا اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي عام 1997 لم يسرى العمل بها إلا في 2002 مع ضرورة تنفيذ التجارة الحرة المحررة بالكامل في غضون اثنا عشر عامًا. وفي الوقت ذاته، وقعت الأردن اتفاقية التجارة الحرة مع دول رابطة التجارة الحرة الأوربية (الافتا) (سويسرا والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين) وجرى العمل بالاتفاقيتين في 2002.

تعد الأردن أول بلدان الشرق الأوسط توقيعًا لاتفاقية تجارة حرة مع سنغافورة أسست بموجبها مدخلًا للشراكات التجارية في المنطقة وجنوب شرق آسيا أيضًا. وعلى الصعيد الإقليمي، تُعد الأردن أحد الأعضاء الفاعلين في اتفاقية التجارية الحرة العربية الكبرى والتي أتاحت التحرير الكامل للتجارة في السلع في أسواق سبعة عشر دولة عربية منذ يناير 2005.

ولمزيدٍ من تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والسوق الأوروبية، وقعت الأردن أيضا اتفاقية أغادير أُنشأت بموجبها منطقة تجارة حرة بين الأردن ومصر وتونس والمغرب بما يسمح بتراكم القيمة المضافة بين الأربع دول الموقعة للاتفاقية بغية التصدير المعفى من الرسوم إلى الاتحاد الأوربي.

بيئة أعمال الأردن وقدرتها التنافسية

مع العديد من الإصلاحات التي جرت منذ تسعينات القرن المنصرم والتي هدفت إلى تعزيز نمو القطاع الخاص وجذب الاستثمار، لم تتمكن المملكة من تحقيق النجاح في تأسيس بيئة أعمال مواتية. وقد صنف "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال" لمؤسسة التمويل الدولية الذي يُنشر سنويًا لتقييم معدل مناخ الأعمال في البلدان، الأردن في المرتبة السابعة عشر من أصل 189 دولة.

يتناول هذا القسم مناخ أعمال الأردن وقدرتها التنافسية مقيمًا الوضع الراهن مع توضيح التحديات الرئيسية لتحسين قدرتها التنافسية. وسنستهل هذا القسم بتحليل دقيق لتقرير مؤسسة التمويل الدولية بجانب تقييم القطاع الخاص الأردني قبل الانتقال إلى تحديد التحديات الأربعة الرئيسية ألا وهي: الحصول على التمويل والبيئة السياسية والقانونية والتحديات التي تواجه سوق العمل وقطاع الطاقة والبنية التحتية في الأردن.

بيئة الأعمال في الأردن

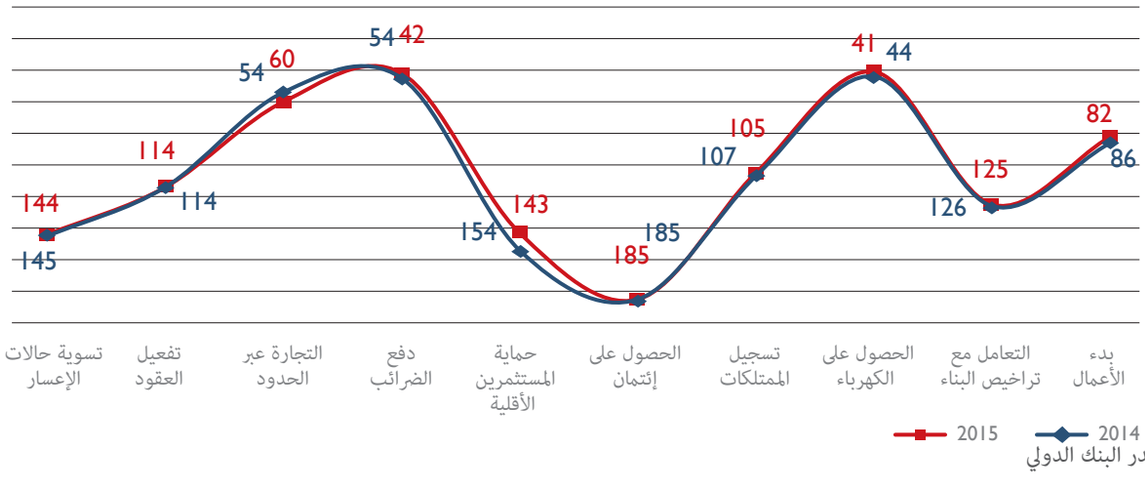
إذا أمعنا النظر في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال، سيتضح لنا كيف تبلي الأردن بلاءً حسنًا من حيث بيئة الأعمال الخاصة بها. احتلت الأردن المرتبة 117 عام 2015 كما ذُكر وتراجعت مرتبة واحدة عن عام 2014. ويوضح الشكل 1-1 وضع الأردن عامي 2015 و2016 إذ تمكنت بموجبه من تقسيم تصنيفها إلى عوامل مختلفة تُحدد مدى سهولة ممارسة أنشطة الاعمال في أي بلد.

الموضوع	بيانات تصنيف 2016	بيانات تصنيف 2015	التغير بالمرتبة
بدء الأعمال	88	83	-5
التعامل مع تراخيص البناء	103	103	لا يوجد تغيير
الحصول على الكهرباء	56	55	-1
تسجيل الممتلكات	98	96	-2
الحصول على إئتمان	185	185	لا يوجد تغيير
حماية المستثمرين الأقلية	163	162	-1
دفع الضرائب	52	46	-6
التجارة عبر الحدود	50	49	-1
تفعيل العقود	126	122	-4
تسوية حالات الإعسار	146	146	لا يوجد تغيير

تقدير ممارسة أنشطة الأعمال 2016

يوضح المخطط الوارد أدناه تصنيف الأردن في المؤشرات المختلفة من هذا التصنيف في عامي 2014 - 2015

تصنيفات الاردن عبر المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة الأعمال

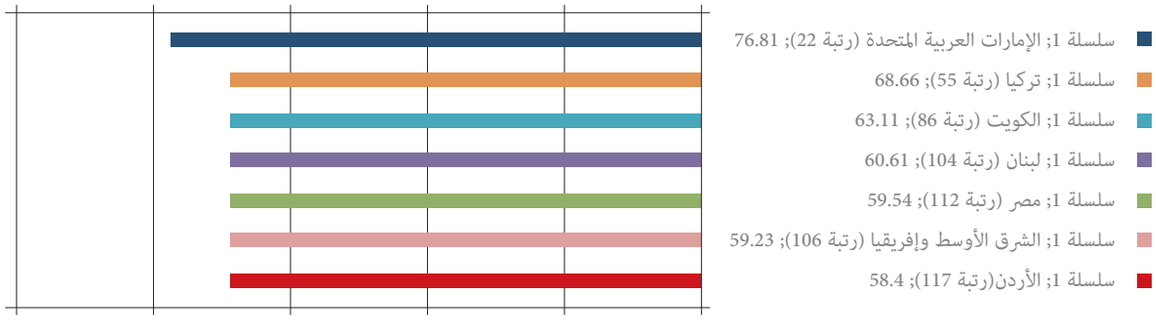


المصدر البنك الدولي

يوضح الخطان تدهور تصنيف الأردن في جميع المؤشرات الفرعية باستثناء التجارة عبر الحدود. وتظهر أكبر نسبة تراجع في حماية المستثمرين الأقلية إذ احتلت الأردن المرتبة 154 متراجعة بنحو 11 مرتبة. وهذا بالرغم من إقرار قانون الاستثمارات الجديد بالقرب من نهاية عام 2014 والذي لم يُقدم أحكامًا كافية لحماية المستثمر خاصة فيما يتعلق بالتحكيم الدولي (ويتناول القسم التالي تحليل القانون بشيء من التفصيل).

حتى عندما نقارن أداء الأردن مع الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، نجد أن النتائج مخيبة للآمال. ويوضح الشكل 3-1 التصنيف والدرجات الخاصة بالأردن مقارنة بعينة من اقتصاديات مماثلة لها.

تصنيف ونقاط الأردن في سهولة أنشطة الأعمال مقارنة بالإقتصاديات المماثلة (لعام 2015)



مجموعة البنك الدولي (5102) "ممارسة أنشطة الاعمال 5102": لمحة عن اقتصاد الأردن 5102"

يوضح الشكل سوء حالة بيئة الاعمال في الأردن مقارنة بالمتوسط الإقليمي. علاوة على ذلك، تظل نقاط الأرض والتي تقيس المسافة إلى النتيجة الحدودية 58.4 ثابته دون تغيير منذ عام 2014.[37]

37 - تُظهر المسافة من النتيجة الحدودية وفقًا للبنك الدولي مدى بعد متوسط أي اقتصاد في أي نقطة من الوقت المناسب عن أفضل أداء محقق لأي اقتصاد على مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال منذ 2005 أو عقب السنة الثالثة من تجميع بيانات المؤشر. هذا وجرى تطبيع المقياس ليتراوح ما بين 9 بجانب 100 تمثل النتيجة الحدودية.

بغض النظر عن تقرير ممارسة أنشطة الاعمال إذا ألقينا نظرة على بعض المرتبات التي توضح التدهور الذي تعرضت له بيئة اعمال المملكة، سيتضح احتلال الأردن المرتبة 64 من أصل 140 دولة مشمولة في مسح تقرير مؤشر التنافسية العالمية (جي سي أي)[38] للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016-2015، ومع أن الأردن تُبلي بلاءً حسنًا مع مراعاة الحالة الاقتصادية العالمية والاضطرابات الإقليمية، تراجعت الأردن بنحو 29 مرتبة على مدار العشرة سنوات السابقة، محققة نقاط بنسبة 35 عام 2004 –2005 وفقا لتقرير مؤشر التنافسية العالمي.[39] وتبلور السبب وراء هذا التراجع في أداء الحكومة الضعيف بشكل خاص فيما يتعلق ببيئة الاقتصاد الكلي (130/140). جاءت نقاط "رصيد ميزانية الحكومة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي" سيئة للغاية وتراجعت في السنوات الحالية. أما كفاءة سوق العمل، فقد احتلت الأردن المرتبة (93/140) نظرا لافتقارها إلى "الاستفادة الفعالة من المواهب" وانخفاض معدل مشاركة الإناث بجانب الأمور التي سيلقى عليها الضوء بشيء من التفصيل في القسم التالي.

التحديات التي تواجه القوى العاملة

يُعد رأس المال البشري أغلى ما تمتلك الأردن، إذ يتشكل معظم سكانها من الشباب وذوي التعليم الجيد ويُقدر نحو 68% من سكانها فيما دون عمر الثلاثين. وتُعد حصة الشعب من قوة العمل المستمدة من التعليم العالي الأكبر من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. كما صُنفت الأردن وفقًا لمؤشر رأس المال البشري للمنتدى الاقتصادي العالمي عام 2015 في المرتبة الرابعة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا من حيث امتلاكها لواحدة من أكبر مجموعات المهارات المتنوعة لدى الخريجين[40]. ومع ذلك لم ينجح رأس المالي البشري في جذب الأعمال والاستثمارات.

علاوة على ما سبق، يُشكل عدم التطابق المستمر ما بين العرض والطلب على العمالة عاملًا خطيرًا يعيق عمالة الأردن عن تعزيز بيئة الاعمال الشاملة الخاصة بها. فمثلا عندما تضم العمالة نسبة كبيرة من خريجي الجامعات، يكون للعمالة مهارات جودة عمل منخفضة، فتسعى نسبة كبيرة من الأشخاص الأكثر تأهيلًا إلى الحصول على فرص خارج البلد خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي فضلًا عن وجود نقص في العمالة المدربة مهنيًا. هذا وينشأ عدم التطابق المذكور عن التفاوت النوعي ما بين الجامعات ومؤسسات التدريب المهني. وعلى هذا تُعد مراكز التدريب المهني متخلفة عن الجامعات من حيث عدد الخريجين وجودة التعليم.

تقرير عام 2014 بعنوان "سوق العمل": أظهرت حالة التدريب المهني أن مالا يقل عن 3% من الشباب الأردني قد تلقى شكلًا من أشكال التدريب المهني وما يقرب من ثلثي الأشخاص المشمولين في الدراسة الاستقصائية لم يكونوا على علم بأي مركز يقع بالقرب من منطقة سكنهم.[41]

علاوة على ذلك يُعزى عدم الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني إلى حقيقة أن العديد من الشباب الأردنيين ينظرون إلى تلك الوظائف على أنها "دون مستواهم". وقد تناولت دراسة بحثية لسياسة البنك الدولي هذه الظاهرة تفصيلًا وذكرت أن "الوعي الطبقي" ربما يكون السبب المحتمل وراء ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الأردنيين. وأشارت الدراسة إلى عدم وجود دليل قاطع يدعم هذا الادعاء 2. بالإضافة إلى ذلك، توصلت الدراسة إلى وجود نقص واضح في الحاجة إلى موظفين جدد. وقد أُشير إلى حاجة 10% فقط من بين جميع الشركات المشمولة في الدراسة الاستقصائية إلى توظيف مزيدًا من العمالة.[42]

38 - المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية 2016-2015 (2016).

39 - المنتدى الاقتصادي العالمي وكلية اي أيه بيزنس سكول وتقرير التنافسية العالمية 2005-2004 (2015)

40 - تُنصف الأردن في المرتبة 76 من ص 124 من بين دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا واحتلت إسرائيل والامارات العربية المتحدة وقطر فقط مرتبة أعلى من الأردن رقم 29 و54 و56 على التوالي /http://reports.weforum.org/human-capital-report-2015

41 - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، مايو 2014. "سوق العمل: حالة التدريب المهني في الأردن."

42 - البنك الدولي-سبتمبر -2014اختبار أهمية احتكاكات البحث والمطابقة وأهمية التحفظ من خلال تجارب عشوائية في الأردن "المؤلف: ماتهيو جرو ودايفيد ماكنزي ونور ساموت وتيرا فيشوانتث.

يزيد نقص التدريب المهني المناسب والأشخاص المدربون مهنيًا من معدلات البطالة في الأردن وفقًا لما ذُكر أعلاه. وتظل البطالة إحدى أصعب المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني فقد بلغت 13.8% خلال الربع الثالث من عام 2015 محققة زيادة بنحو 2.4% عن الفترة ذاتها من عام 2014 وفقًا لما ذكرته دائرة الإحصاءات العامة.[43] هذا ويُوفر الاقتصاد الأُردني حوالي 55 مليون فرصة عمل سنويًا يتطلب أبسط جزء منها التدريب المهني. ونظرا لعدم تمكن معظم الأردنيين من الحصول على مثل هذه التدريبات أو رفض العمل في هذه الوظائف لأسباب مختلفة ينتهي بهم الأمر إلى أن يصبحوا عاطلين ويجرى استبدالهم بالعمالة الأجنبية ممن يمتلكون مجموعة المهارات اللازمة والاستعداد لقبول هذه الوظائف مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

وتكمن نقطة الضعف الأخرى لدى العمالة الأردنية في انخفاض معدلات مشاركة الإناث بشكل ملحوظ. فرغم سعي القوانين الحالية إلى تمكين المرأة، تظل مسألة مشاركة المرأة في القوة العاملة معضلة. في عام 2014 أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير الفجوة بين الجنسين وجاءت الأردن في المرتبة 134 من أصل 142 مقارنة بالمرتبة 120 من أصل 134 في عام 2010. [44] علاوة على ذلك، تبين بلوغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (القوة العاملة المنسوبة إلى السكان على مدار 15 عام فأكثر) 37.6% لجميع انحاء المملكة في الربع الثالث من عام 2015 مقارنة بنسبة 36.2% للمملكة ككل (59.6% للذكور و12.5% للإناث) في الربع الثالث من عام 2014 [45] وهذا وفقًا لآخر إحصائية نشرتها دائرة الإحصاءات العامة. كما أفاد تقرير البنك الدولي لعام 2013 يمثل "السكان غير النشطين" أغلبية ساحقة في السيدات مع انخفاض مستويات التعليم بينهن، بينما تواجه المرأة مستويات عالية جدا من البطالة فيما يتعلق بالقوة العاملة خاصة بين الفئات الشابة وغير المتعلمة".[46]

وبالرغم من انه معروف عالميًا أداء المرأة دورًا حاسمًا في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد، يبدو من الصعب للمرأة أن تحوز على أبسط حقوق دخول سوق العمل الأردني. لابد أن تكون المرأة، وليس فقط الرجل، داخل المجتمع قادرة على تطوير نقاط القوة والمهارات والقدرات لديها لأقصى مدى مع إمكانية المشاركة في تنمية الاقتصاد. وتفتقد الأردن حاليا لنصف سكانها من خلال عدم إشراكهم في القوة العاملة الأردنية. ويُعد عدم القيام بذلك خسارة جسيمة للإمكانات والانعكاس السلبي المتعلق بتصنيف الفجوة بين الجنسين المتباينة. إن تشجيع التنوع في القوة العاملة من شأنه أن يفتح أبواب جديدة للاقتصاد الأردني وقد تصبح أكثر جذبًا للمستثمرين والشركات المؤسسية.

قد يثير ارتفاع معدلات البطالة الناشئة إلى حد ما عن الافتقار إلى التدريب المهني المناسب وانخفاض معدلات المشاركة، الريبة لدى المستثمرين بشأن كفاءة الاعمال في الأردن وديناميكيات العمالة وقدرة الاقتصاد الأردني على استغلال رأس ماله البشري بأقصى إمكاناته.

الحصول على التمويل

تكمن أبرز سمات بيئة الاعمال في الأردن في الأداء الضعيف من حيث الحصول على الائتمان إذ تحتل المرتبة 185 من أصل 189 دولة. ويعد القطاع المالي هو أحد التفسيرات المحتملة لهذا التصنيف إذ يكون القطاع متحفز للغاية عند تقديم الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويُعد هذا الأمر مهمًا للغاية حيث يندرج حوالي 99.6% من الشركات خارج قطاع الزراعة في الأردن ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[47] ويمكن تأكيد هذا التفسير بالاعتماد على عدد من الدراسات الحالية بما في ذلك الدراسة التي أجرها البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية والتي أظهرت احتياج ما يقرب من 70% من الشركات الأردنية إلى القروض فإما أن يكون قد جرى تثبيط عزيمتها للحصول على قرض أو رفض ذلك عندما طلبت الحصول على قرض.[48] بينما يُعرقل نمو شركات القطاع الخاص جراء إمكانية الحصول على ائتمان لا يعتد به والذي أدى بدوره إلى تباطؤ معدل خلق الوظائف.

43 - http://web.dos.gov.jo/13-8--3-من-عام-الثالث-الربع-خلال-البطالة-معدل/?lang=en

44 - المنتدى الاقتصادي العالمي-التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2014 (2014)

45 - دائرة الإحصاء العامة بالمملكة الأردنية الهاشمية-التقرير الربع سنوي بشأن معدل البطالة أثناء الربع قبل الأخير من عام 2015 (الأردن: 2015)

46 - http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/10/22/000356161_20131022150059/Rendered/PDF/ACS51580WP0P130ox0379850B00PUBLIC0.pdf

47 - أجندة جمعية "الرواد الشباب" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالأردن (صوتنا) (الأردن 2011).

48 - جوردان تايمز (يوليو 2015) حرية الوصول إلى التمويل مشكلة رئيسية لرجال الأعمال الأردنيين):

لم يؤول إلى الحكومة سوى 40% من جميع القروض الممنوحة في الأردن عام 2010. [49] ومن الضروري أن تلاحظ أن هذه المستويات العالية من الاقتراض الحكومي لم تترك إلا أموال محدودة متاحة لاستثمار القطاع الخاص مما تسبب في الانزياح عن القطاع الخاص في السوق المالية. وقد سن البنك المركزي الأردني لوائح صارمة على الائتمان الناجم عن منهج المخاطر المنخفض للحكومة من أجل تجنب الأزمات الائتمانية في حالة الاضطراب الاقتصادي، فيما حال ارتفاع أسعار الفائدة وتكاليف الاقتراض في كثير من الأحيان دون وصول القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة. [50]

يُحدد حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال في الأردن بناءً على إيمان البنوك بالمخاطر المفرطة وتكاليف المعاملات والتي لا تبرر في النهاية هذه المعاملات، وهذا فضلًا عن امتلاك بعض الشركات جزء بسيط من المعلومات المالية أو قد لا تتوافر أي معلومات –خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة-والتي تعمل في البلد مما يصعب الأمر على البنوك لتقييم المخاطر المتعلقة بمنح القروض لهذه لمؤسسات، وعليه تُمنع الشركات من الحصول على قروض.

ناقش البنك المركزي الأردني هذه المشكلة ويعمل حالياً على منح قروض منخفضة الفائدة للبنوك لعرضها على الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط مع التركيز على المؤسسات التي تديرها السيدات أو الشباب. [51]

أقر البنك المركزي بضآلة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة للغاية (10% من إجمالي التسهيلات الممنوحة) مما يبرز الحاجة إلى تعزيز قدرة القطاع على طلب التمويل بموجب شروط إقراض مناسبة [52]. إلى ذلك، أولى البنك المركزي اهتمامًا خاصًا بالشركات الصغيرة والمتوسطة مع تقديم برامج التمويل الموجهة للصناعات المحلية والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة بموجب شروط احتياجات تمويل العميل (خمس سنوات للصناعة والسياحة والزراعة وعشر سنوات للطاقة المتجددة) بسقف يبلغ 5% من محفظة القروض في البنوك العاملة. وهذا فضلًا عن سعي البنك المركزي إلى تقديم خطوط الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك العاملة في المملكة.

حصلت الأردن في عام 2013 على قرض ميسر بقيمة 70 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي وصدر بعدها بعامين الموافقة على منحها خط ائتمان بقيمة 50 مليون دولار أمريكي بالشروط ذاتها من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي[53]، وتلاه خط ائتمان آخر بقيمة 150 مليون دولار أمريكي من الصندوق ذاته نظرا لنجاح القطاع المصرفي في الاستفادة من هذه الأموال في تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد أُستخدم المبلغ بالكامل تقريبًا كقرض للبنك الدولي لتطوير ما يربو على 6000 شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة تأسس ما يقرب من 60% منها خارج المدينة العاصمة[54]. ومازال العمل جاري لاستكمال الشروط النهائية للحصول على قرض خاص من البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية بقيمة 150 مليون دولار أمريكي لتحقيق الغرض ذاته. هذا ووافق البنك المركزي الأردني على تقديم التسهيلات اللازمة والدعم لتمكين البنوك من الاستفادة من هذا القرض بتكلفة وآجال استحقاق مناسبة[55].

ووفقا لدراسة أجراها البنك الدولي تبين قدرة 49% من الشركات الكبرى على الحصول على ائتمان مصرفي مطلوب مقارنة بنسبة 35% من الشركات المتوسطة و15% للشركات الصغيرة.[56] جدير بالذكر أن العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية تقدم التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. وافق البنك المركزي الأردني في عام 2015 على ترخيص مكتب ائتمان خاص لرصد مؤسسات التمويل الصغرى والاشراف عليها من أجل تنظيم أفضل لدورها في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة[57]. وقد وُجهت هذه المبادرات صوب أداء دور أكبر في القضاء على الفقر والبطالة وتعزيز العمق المالي والنمو الاقتصادي.

49 - أجندة جمعية "الرواد الشباب" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالأردن (صوتنا) (الأردن 2011).
50 - أجندة جمعية "الرواد الشباب" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالأردن (صوتنا) (الأردن 2011).
51 - حوار مع البنك المركزي الأردني
52 - أجندة جمعية "الرواد الشباب" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالأردن (صوتنا) (الأردن 2011).
53 - البنك الدولي: دعم رواد المشاريع متناهي الصغر والصغار والمتوسطين في الأردن بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي لرعاية النمو الذي يقوده القطاع الخاص (واشنطن العاصمة 2013).
54 - البنك الدولي: مشروع بقيمة 50 مليون دولار أمريكي لدعم المشروعات البادئة وتعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل للمجتمعات غير المستحقة في الأردن (واشنطن العاصمة: 2015).
55 - البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية-رواد المشاريع متناهي الصغر والصغار والمتوسطين في الأردن (الأردن: 2014).
56 - تنمية الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الشامل. (البنك الدولي، واشنطن العاصمة: 2013).
57 - صحيفة جوردان تايمز محمد غزال-مروعات البنك المركزي في طريقها لدعم رواد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

البيئة السياسية والاقتصادية

يرتبط العامل الثاني الذي يؤثر سلبًا على بيئة الاعمال في الأردن بالبيئة السياسية والقانونية. فقد رأي المستثمرون السياسات والتشريعات الحكومية باعتبارها مؤشرات مهمة لالتزام البلد بجذب الاستثمار والتعبير عن قيمتها في تهيئة الظروف المواتية للأعمال. وبالمثل تُعد الحوكمة الرشيدة عاملًا مهمًا في جذب الاستثمار للبلد. وبالفعل توصلت دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى اعتبار البيئة القانونية والسياسية مفاتيح لخلق مناخ مناسب للأعمال والاستثمار وهذا بجانب الظروف المالية والاقتصادية.[58]

أما البيئة القانونية، فيمكننا القول بأنها تمثل شفافية البلد واستقرارها وقدرتها على التنبؤ بالعملية التشريعية المهمة لبيئة الاعمال المناسبة. ويكون للتغير غير الواضح والمتداخل والمستثمر للتشريعات آثاره السلبية على المستثمرين الأجانب والشركات المحلية والأجنبية. يُعد اتساق السياسة من بين الأمور المهمة إذ يسلط الضوء على تصورات المخاطر بشكل كبير في السياسات التي تفتقر إلى الاستقرار وتكون عرضة للتغيير المستمر. يعد نظام الاستثمار القانوني في الأردن بمثابة المسألة التي حُددت في مراجعة سياسة الاستثمار التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للأردن عام 2013. والتي وصفتها بانها "معقدة" نظرًا لعدم إمكانية الوصول إلى بعض القوانين وتواجد قوانين أخرى مؤقتة ومتداخلة.[59] [60]ويُدعم هذا الاستنتاج بدراسة أجرتها صحيفة جوردان تايمز أفاد فيها قادة الاعمال بأن التقلب وعدم الاستقرار في تشريعات الاعمال بالأردن تُشكل عوامل رادعة حقيقية.[61] وعليه ذكر المشاركون في البحث حول التشريع الضريبي بعدم تعلق الأمر بقيمة الضريبة المفروضة بل بالافتقار الي الاتساق وعدم الوضوح في التشريع الضريبي الذي يبُعد المستثمرين ويعرقل الأعمال.

وقد ثبت أن الإجراءات المطولة وغير الواضحة تُمثل حواجز رئيسية أمام تطوير الأعمال والاستثمار[62]. وقد حاول القانون الجديد تقديم الجهود لتوحيد اللوائح المتعلقة بالاستثمار. وتحقيقًا لهذه الغاية، وسعت الحكومة سلطة منح الحوافز إلى المجلس الأعلى لهيئة الاستثمار الأردنية. وبغض النظر عن قانون الاستثمار الجديد، مازال يتساءل العديد من المستثمرين عن التكاليف الخفية جراء الروتين الحكومي والإجراءات الغامضة والسلطات القضائية المتضاربة.

وخلال المقابلات ومجموعات التركيز التي عقدها فريق البحث، وُجد أن الشفافية (والافتقار اليها) والحصول على المعلومات تُمثل مشاكل رئيسية. كما واجه فريق البحث المنافسة وحجب المعلومات بين الجهات الحكومية ذاتها ووجدوا أن المعلومات المتاحة ليست فقط مجزأة ويصعب الحصول عليها بل تكون جزئية في كثير من الأحيان. فمثلا تعتبر الأرقام المتاحة لدى هيئة الاستثمار الأردنية هي مبالغ الاستثمار ذاتها التي تقدم عليها الإعفاءات ولكنها لا تمثل الأرقام الفعلية التي جرى صرفها.

وبالفعل أصبح حصول العامة على المعلومات أمرًا محدودًا رغم صدور القانون عام 2007 وتعديله في 2012 بما يسمح للأجانب بالحصول على المعلومات أيضا. ومازال يحتوي القانون على عدد لا بأس به من الثغرات فضلًا عن صياغته صياغة فضفاضة على نحو يسمح للموظفين العمومين بتحريفه بشكل ما لتقليص فرص العامة في الحصول على هذه المعلومات. وتحددت بعض الصعوبات الأخرى الخاصة بالبيئة التنظيمية في الأردن بموجب "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال" عام 2015 (انظر الشكل 1-1 في بداية هذا القسم). وقد أشار التصنيف المنخفض للفئات الفرعية ومنها "تسوية الاعسار" و"إنفاذ العقود" و"حماية المستثمرين الأقلية" و"التعامل مع تراخيص البناء" إلى أن هياكل الحوكمة في الأردن والبيروقراطية تعمل حاليًا على تثبيط الأعمال والاستثمار. هذا وتُمثل المصاريف المتكبدة والوقت اللازم لتسوية حالات الاعسار وإنفاذ العقود على وجه الخصوص مؤشرات مهمة عن البيئة التنظيمية غير المناسبة.

58 - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا-دليل أفضل الممارسات لمناخ إيجابي للأعمال والاستثمار (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا-النمسا: 2006).

59 - الموضع ذاته ص 25-24.

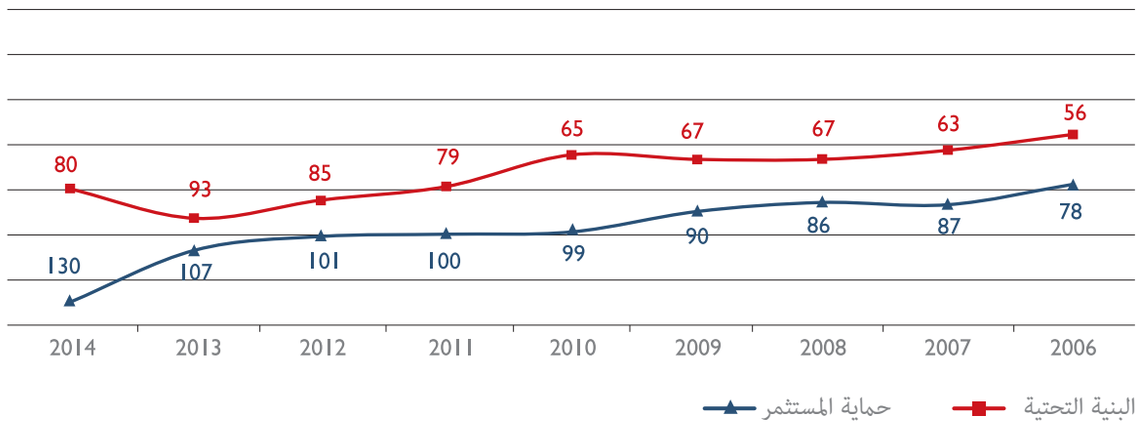
60 - أنظر استعراض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا-التنافسية وتصنيفات القيام بالأعمال.

61 - عمر عبيدات-"المستثمرون الأجنبيون لديهم اهتمام بالأردن ولكن يريدون تشريعات أكثر استقرارًا". جوردان تايمز

62 - أنظر استعراض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا-التنافسية وتصنيفات القيام بالأعمال.

أشارت دراسة أخرى نشرها المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2014 إلى ضعف الأداء عندما تطرقت إلى مناقشة الأحكام التشريعية لحماية المستثمرين. وقد تدهور تصنيف الأردن من حيث "قوة حماية المستثمر" تدهورًا كبيرًا وتراجع من المرتبة 78 عام 2006 إلى 130 عام 2014. اما دعامة "البنية التحتية" للمؤشر، فتصنف الأردن في المرتبة 56 حتى 80 عن الفترة ذاتها. ويوضح المخطط أدناه التصنيفات السنوية للأردن لهذين المؤشرين.[63]

تصنيفات حماية المستثمر والبنية التحتية الشاملة



المنتدى الاقتصادي العالمي (2014) "مؤشر التنافسية العالمي" [64]

ويشير التراجع في تصنيف حماية المستثمر إلى امتلاك الأردن بيئة أقل ملائمة للاستثمار مقارنة بالبلدان الأخرى. فلم تتمكن التشريعات المتعلقة ببيئة الاستثمار من توفير الحماية الكافية للمستثمرين مما أصبح بمثابة رادع. ويعد التراجع التدريجي في مرتبة البنية التحتية أمرًا ملموسًا في الأرقام مما يجسد مشكلة حاسمة أخرى والتي ستُناقش في الفقرة الأخيرة من هذا القسم (الطاقة والبنية التحتية).

أما البيئة السياسة للأردن، نجد أن هناك عددًا من العناصر في هيكل الحوكمة والثقافة الحالية تُضعف مدى جاذبيتها للأعمال. بل يُعد انعدام المسائلة والفساد المتفشي على وجه الخصوص والذي يتضاعف نتيجة الشفافية المحدودة من الأمور التي تعيق توافر بيئة أعمال مزدهرة بشكل خطير. هذا وتُعد الواسطة والمحسوبية أيضا (المعروفة أيضا "بالواسطة" في الأردن" من "الحقوق المكتسبة" وتشكل جزءً من الثقافة الأردنية وتمثل إحدى العواقب التي تواجه خلق عمليات أعمال أكثر كفاءة ومثمرة إذ يؤمن العديد من خبراء الاقتصاد بوجود رابط إيجابي ما بين إنفاذ القانون وزيادة الاستثمار والنمو.

ومع إصدار البرلمان قانون مكافحة الفساد عام 2006 وعليه تشكلت لجنة لمكافحة الفساد، مازال هذا القانون ضعيفًا ولا يُعمل به من جانب فئة كبيرة من العامة. وهذا يتضح جليًا عند إمعان النظر في تصنيف الأردن على مؤشر مدركات الفساد والذي احتلت فيه الأردن المرتبة 55 [65] عام 2014 محققة تراجع بمعدل 18 مرتبة[66] من عام 2005 حيث لم تكن لجنة مكافحة الفساد قد تأسست حينها.

63 - المنتدى الاقتصادي العالمي (2014) "مؤشر التنافس العالمي".
64 - المنتدى الاقتصادي العالمي (2014) "مؤشر التنافس العالمي".
65 - مؤسسة الشفافية الدولية-الائتلاف العالمي لمحاربة الفساد-مؤشر مفاهيم الفساد 2014: النتائج.
66 - مؤسسة الشفافية الدولية-الائتلاف العالمي لمحاربة الفساد-مؤشر مفاهيم الفساد 2014.

الطاقة والبنية التحتية

تُعد الطاقة أحد أهم القضايا الأكثر إلحاحًا للاقتصاد الأردني إذ تستهلك ما يقرب من 20% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتمد الأردن على استيراد الطاقة من الخارج إذ تستورد 96% من احتياجاتها السنوية من الطاقة[67]. ونتيجة لذلك تؤثر عملية النفط تأثيرًا مباشرًا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني وتضخمه. هذا وقد بدأت أزمة الطاقة عام 2011 بعد هجمات متعددة على خط الغاز العربي – المعروف أيضا بخط الغاز المصري-وانتهت بقطع إمدادات الغاز من الجانب المصري بشكل دائم عام 2014. ونتيجة لذلك بدأت الحكومة في زيادة واردات الوقود الثقيل في سبيل التعويض عن الانخفاض المفاجئ في إمدادات الغاز والتي تشكل 80% من مزيج الطاقة المستخدم في توليد الكهرباء ورفع فاتورة الطاقة إلى مستويات بمعدل 4.6 مليار دولار أمريكي عام 2014. [68]

وقد دفع ذلك الحكومة إلى إلغاء الدعم للمشتقات النفطية عام 2012 مما أودى إلى نشوب أعمال شغب واسعة على الصعيد الوطني. ونتيجة لهذه الخطوة، ارتفعت أسعار السلع ما بين 10%-5% وانخفض في المقابل دخل الأشخاص مما أدي كساد المعاملات التجارية. ومن ثم أثر ذلك على الشركات المصنعة وأصحاب الاعمال حيث وضعتهم تحت ضغط تأمين الأموال اللازمة لتلبية التزاماتهم المالية. ومع التراجع الحالي في أسعار النقط العالمية، مازالت الأسعار المحلية مرتفعة نسبيًا.

تتطلع الحكومة إلى توفير بدائل جديدة لتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الثقيل بينما افتتحت الحكومة مؤخرًا ميناء الغاز الطبيعي المسال في العقبة ووافقت على مشروح آخر للطاقة المتحددة[69]. ووقعت الحكومة اتفاقية مع روساتوم لبناء أول مفاعل للطاقة النووية في الأردن بجانب الاتفاقيات الأخرى التي تهدف استكشاف بقاع لاستخراج الصخر الزيتي.[70] أما البنية التحتية، فقد باشرت الأردن العمل على تحسين بنيتها التحتية على مدى السنوات العشرة الأخيرة من خلال عقد الشراكات مع القطاعين العام والخاص، ومع الجهود المضنية المبذولة، شكلت هذه القضية عائقًا أمام الاستثمارات الجديدة في البلد من حيث جودة الخدمات المقدمة. وبالرغم من ذلك ثمة مخاوف تدور حول أنه في حالة تقديم هذه الخدمات بأفضل معايير لن تكون تكلفة الخدمات الإضافية والضرائب المباشرة غير المرتبطة بهذه الخدمات في المتناول بل قد تؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية ولن يؤدي ذلك إلى تحديد الاستثمارات الجديدة فحسب بل الدفع بالاستثمارات الحالية الموجودة بعيدًا.[71]

67 - تقرير مجموعة أكسفورد للأعمال في الأردن، 2013.
68 - المرصد الأقتصادي الأردني المستقل: قطاع الطاقة في الأردن 1 - الغاز والكهرباء، 2015.
69 - صحيفة جوردان تايمز – الملك يفتتح ميناء العقبة للغاز المسال: http://www.jordantimes.com/news/local/king-opens-aqaba-gas-terminal
70 - المرصد الأقتصادي الأردني المستقل: قطاع الطاقة في الأردن 2 - موارد النفط الخام وغير المتجددة.
71 - المرصد الأقتصادي الأردني المستقل: عبء الضرائب في الأردن - العقارات والآفاق.

الخاتمة

يهدف هذا البحث إلى تقديم نظرة تحليلية للقدرة التنافسية للاستثمار في الأردن من خلال دراسة أدبيات البحث الحالية والقوانين والتشريعات والاتجاهات والممارسات. وقد أُجريت مقابلات مع جميع المؤسسات المسؤولة عن الاستثمار في الأردن، فضلًا عن تنظيم مناقشات مجموعات التركيز مع جميع المؤسسات ذات الصلة وشركات القطاع الخاص والمستثمرين. وفي الختام توصل البحث إلى:

الاستثمار في الأردن

بالنظر إلى عدد الاستثمار المحلي المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر وقيمتهما على مدار العشر سنوات السابقة، سنجد الكثير من التناقضات بغض النظر عن الوضع المقدم لكل سنة محددة. ولم يتعرف البحث على الاتجاه المتعلق بزيادة قيم الاستثمار أو خفضها على مدار العشر سنوات الماضية ما يعني أن معظم جهود الحكومة المبذولة لتعزيز الاستثمار ليس لها أدنى فائدة فضلًا عن اقتصار زيادة الاستثمار على تواجد الاستثمار (الأكبر) في البلد في أي سنة محددة. ولو تُرك الوضع الراهن كما هو سيؤدي إلى مزيدٍ من التدهور وسيشكل خطرًا كبيرًا على الاستثمارات في الأردن خاصة أنه لم يُعثر على أي استثمارات كبيرة في الاقتصاد الأردني حتى الآن.

البيئة القانونية

ربما قد أضاف قانون الاستثمار الجديد بعض الدوافع والتسهيلات للمستثمرين في الأردن. ولكن لا يزال يضع القانون العوائق على الاستثمارات في البلد خاصة فيما يتعلق بحجم الاستثمارات التي يتعين مراعاته بموجب قانون الاستثمار بجانب الحد من المستثمرين إلى عشر قطاعات ذات أولوية إذا أردوا الاستفادة من الحوافز الممنوحة بموجب قانون الاستثمار.

ولو كان المستثمرين يهتمون بالقطاعات الأخرى سيمرون بعملية طويلة للحصول على موافقة مجلس الوزراء. وسيحفز فتح الفرص أمام المستثمرين للعمل في القطاعات الاقتصادية دون قيود بالضرورة مزيدًا من المستثمرين للقدوم إلى البلد. وأيضا يُعد إعادة النظر في الحوافز خاصة الإعفاءات الضريبية عامل مهم للغاية في تحسين الاقتصاد حيث يعمل ربط الإعفاءات الضريبية مع حجم ومواقع الاستثمارات في شكل أداة لتحسين الاقتصاد وتحسين البنية التحتية وخلق مزيدًا من الفرص.

تمنح التغييرات نصف السنوية التي تطرأ على قانون الضرائب المستمرين انطباعًا بافتقار الأردن لبيئة قانونية مستقرة. وتدفعهم للابتعاد عن الاستثمار في البلاد. وسيكون لإجراء مراجعة شاملة لقانون الضرائب والتشريعات والإجراءات ذات الصلة خاصة المتعلقة بالية تحصيل الضرائب، تأثيرًا مباشرًا على بيئة الأعمال في البلد، وبهذا ستشجع مزيدًا من المستمرين على القدوم إلى البلد. ينطبق الأمر ذاته على القانون التجاري وقانون الإفلاس. ويعد التحكيم القضائي في الأردن غير نزيه

ويستغرق كثيرًا من الوقت للتسوية مما يدفع بالمستثمرين إلى المنطقة الرمانية التي لا يرغبون في التواجد فيها إذ أنها عرضة للمخاطر غير الضرورية بالنسبة لهم. وبمراجعة هذه القوانين، ستزود آليات التحكيم المستثمرين المعنين بفكرة واضحة حول ما يمكن توقعه وكيفية حماية استثماراتهم.

المناطق الصناعية والاقتصادية واتفاقيات التجارة الحرة.

لم تساعد تجربة الأردن في المناطق الصناعية والاقتصادية على إثراء الاقتصاد حتى الآن، لكن قد تجد استثناءً واحدًا في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة التي تتمتع بقوانينها وإجراءاتها الخاصة وتُعد دراسة الأسباب وتطبيق الدروس المستفادة فيما يتعلق بنجاح العقبة مقارنة بالمناطق الاقتصادية الأخرى عاملًا رئيسًا لتطوير مفهوم المناطق الاقتصادية والصناعية في البلد أو حتى الدفع بمراعاة قيمتها بالنسبة للاقتصاد ووجودها المستقبلي.

هذا ويمكن لسيناريو واحد تغيير مسار البلد بالكامل إلى نموذج العقبة. تُعد اتفاقيات التجارة الحرة مسألة أخرى يجب مراعاتها، فمع إبرام الأردن للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الدول، لم يستفيد اقتصاد البلد من هذه الاتفاقيات بعد. ربما يُعزى ذلك إلى موقعه مع العديد من الاقتصاديات القوية وبالتالي تصل القيمة المضافة له للحد الأدنى أو ربما يُعزى إلى ارتفاع قيمة الضرائب والضرائب الخاصة التي قد تحد من التجارة الحرة بين الأردن والبلد الآخر حتى في الحالات التي تُلغى فيها الجمارك. لذا يُعد مراعاة القيمة المضافة لكل اتفاقية تجارة ومبلغ الضرائب الكبير المفروض على التجارة أمرًا مهمًا لتعزيز الاستثمارات والموازين التجارية في البلد.

بيئة الأعمال في الأردن

يمكن النظر لبيئة الاعمال في الأردن على أنها أحد الأسباب الرئيسية، إن لم تكن السبب الرئيس، وراء الحد من الاستثمارات والإطاحة بها بعيدًا. يُعد الجمع ما بين السياسة المالية المتصلبة والبيئة القانونية غير المستقرة وارتفاع مستوى البيروقراطية ومحدودية فرص الحصول على التمويل والأوضاع العامة تجاه المستثمرين خاصة في القطاع الخاص من أكبر العوائق التي تواجه زيادة الاستثمارات في الأردن. وكما ذكرنا في البحث تتراجع مرتبة الأردن على جميع المؤشرات المتعلقة ببيئة الاعمال وبدء الاعمال وممارستها. ويجب تحليل الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع ودراستها بغية التعرف على الوصف المفصل للمشاكل ووضع خطة وتصميمها بشكل دقيق لحل هذه المشاكل وتحسين بيئة الاعمال في البلد.

القوة العاملة

مع امتلاك الأردن لعددٍ كبيرٍ من خريجي الجامعات، يفتقر هؤلاء الخريجون إلى الجودة والأدوات المطلوبة في سوق العمل. تُعاني البلد من انخفاض عدد خريجي مراكز التدريب المهني وجودتهم وهم العنصر الحاسم لجذب المستثمرين. إذ يُعد إيجاد حلول لتحسين مستوي خريجي مراكز التدريب المهني مهمًا للغاية إذ تُشكل العمالة المدربة السبب الرئيسي لاستقدام المستثمرين وبدء أعمالهم في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تُعد الأردن من بين أفقر البلدان فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة التي قد تخلق فرصة ضائعة في سوق العمل وللمستثمرين أيضا. ويُعد حل هذه المشاكل من الأمور المهمة لبناء مناخ استثماري جذاب وله قدرة على المنافسة في البلد.

الحصول على التمويل

تُعد السياسة المالية للأردن محدودة ومتحكم فيها بشكل كبير مما أدى إلى تراجع القطاع المالي في البلد وتخلفه عن المعدل العالمي. ولذلك يعد إعادة النظر في السياسات المالية والطريقة التي يؤدي بها البنوك مهامها بغية توفير مزيدًا من فرص الحصول على الائتمان أمام المستثمرين خاصة الشركات الصغيرة والمتوسط من الأمور المهمة وتعود بالفائدة المباشرة خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية المباشرة. ويجب أيضا مراجعة الافتراضات الحكومية غير المحسوبة والتي تخرج من القطاع الخاص وسياسة الاقتراض الحكومي وتؤخذ في الحسبان من أجل الدفع بها لتحقيق أفضل أداء للقطاع المالي.

الطاقة والبنية التحتية

لقد تأثر الاقتصاد الأردني كثيرًا بارتفاع أسعار النفط وتسبب ذلك في مزيدٍ من الضغط على الميزانية العامة. ولذا يُعد السعي للحصول على بدائل وتوفير بدائل الطاقة المتجددة بغية توفير بديل ثابت وبأسعار أرخص حجر الزاوية في تشجيع مزيدًا من الاستثمارات في البلد. ويطبق الأمر ذاته على البنية التحتية، بل سيدفع إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية وقانون الضرائب وتخفيضها بجانب تحسين بيئة الاعمال والبيئة القانونية والحصول على الائتمان بمزيدٍ من الاستثمارات ومن ثم زيادة الدخل من الضرائب الذي يمكن الاستفادة منه في تحسين البنية التحتية وجعلها بيئة صالحة للاستثمار.

المراجع

1 - نشرة المالية العامة – ديسمبر 2015 http://www.mof.gov.jo/Portals/0/Mof_content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9%20%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9/2015/Arabic%20PDF%20December%202015.pdf

2 - صندوق النقد الدولي، مراجعة الأردن السابعة والنهائية في إطار الترتيبات والاقتراحات الاحتياطية لمراقبة ما بعد البرنامج - بيان صحفي. تقرير الموظفين؛ والبيان الذي أدلى به المدير التنفيذي للأردن (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي 2015).

3 - المملكة الأردنية الهاشمية -وزارة المالية، أرشيف نشرات الحكومة العامة (الأردن: 2013).

4 - صندوق النقد الدولي، مراجعة الأردن السابعة والنهائية في إطار الترتيبات والاقتراحات الاحتياطية لمراقبة ما بعد البرنامج - بيان صحفي. تقرير الموظفين؛ والبيان الذي أدلى به المدير التنفيذي للأردن (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي 2015).

5 - http://www.mof.gov.jo/Portals/0/Mof_content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9%20%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9/2015/Arabic%20PDF%20December%202015.pdf

6 - مركز الهوية، قطاع الطاقة في الأردن 1 الغاز والكهرباء (الأردن: منظمة ووتش الاقتصادية المستقلة في الأردن 2015).

7 - http://www.mof.gov.jo/Portals/0/Mof_content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85/2014/Public_Debt_Bulletin_%202014_04_Ar.pdf

8 - تُعد الطبيعة المؤيدة للتقلبات الدورية للاقتصاد هي عندما يتحرك الإنفاق الحكومي بالتزامن مع دورة الأعمال التجارية، وهو ما يتناقض مع التفكير المقبول وأفضل الممارسات. لمزيد من التفصيل راجع: يوسف منصور. لماذا ينمو الاقتصاد. جوردان تايمز، 2014.

9 - http://www.alghad.com/articles/907467-%D9%85%D9%84%D8%AD%D8%B3-8-5-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D9%86%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9

10 - http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=134627

11 - http://www.mof.gov.jo/Portals/0/Mof_content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20

12 - البنك المركزي الأردني، الجداول المالية والمصرفية (الأردن: البنك المركزي الأردني 2010).

13 - مجلة فينتشر والميزانية 2016: الأرقام لا تضيف جديدًا (الأردن: 2015).

14 - جلوبال ايدج، الأردن: الإحصائيات التجارية (الأردن: جلوبال ايدج 2014).

15 - المومني، وبسمة (2007)، "منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط: النظر في الترابط الاقتصادي والسلام "، (الاقتصاد العالمي: 2016).

16 - اللجنة الأوروبية، الأردن التجارية (اللجنة الأوروبية 2015).

17 - الأونكتاد بالأمم المتحدة، اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وتركيا (محور الأونكتاد في سياسة الاستثمار 2015).
18 - حكومة كندا، اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والأردن (كندا: الزراعة والأغذية الزراعية في كندا 2012).
19 - جلوبال ايدج، الأردن: إحصاءات التجارة (الأردن: جلوبال ايدج 2014).
20 - مرصد التعقيدات الاقتصادية، ماذا تستورد الأردن؟ (2013) مرصد التعقيدات الاقتصادية 2013).
21 - مرصد التعقيدات الاقتصادية، الأردن (مرصد التعقيدات الاقتصادية 2013).
22 - http://jorinfo.dos.gov.jo/View_ind/
23 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر مؤسسة ضمان لجاذبية الاستثمار 2015 (الكويت: 2015).
24 - صندوق النقد الدولي، الاستعراض السابع والنهائي للأردن بموجب الترتيبات القائمة واقتراح مراقبة ما بعد البرنامج-بيان صحفي: تقرير العاملين، وبيان من المدير التنفيذي لفرع الأردن (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي 2015).
25 - هيئة الاستثمار الأردنية-قانون الاستثمار رقم 30 للعام 2014 (الأردن: 2014).
26 - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-استعراضات سياسة استثمار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-الأردن 2013(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:2013).
27 - برايس وتر هاوس كوبرز الشرق الأوسط-اعتماد الأردن لقانون ضريبي جديد نافذًا من 1 يناير 2015 (برايس وتر هاوس كوبرز: 2015).
28 - بورصة عمان-عشرة أسباب للاستثمار في عمان (بورصة عمان: 2016).
29 - صحيفة جوردان تايمز-الحكومة تكشف النقاب عن حوافز ضريبية لتعزيز الاقتصاد (صحيفة جوردان تايمز: 2015).
30 - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-تقييم النفقات الضريبية في الأردن-مشروع الإصلاح المالي الثاني للأردن (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: 2013).
31 - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-تقييم النفقات الضريبية في الأردن-مشروع الإصلاح المالي الثاني للأردن (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: 2013).
32 - الجمعية العلمية الملكية ومؤسسة فريدريش إيبرت-مستقبل مناطق الأردن الصناعية المؤهلة (عمان: 2013)
33 - http://ujnews2.ju.edu.jo/en/english/Lists/StudiesAndResearchs/DispForm.aspx?ID=99
34 - جامعة ميشيغان -فسم علوم الاقتصاد وكلية فورد للسياسة العامة-صناعة الملابس والاقتصاد الأردني-حساب حصة القطاع المحلية من القيمة المضافة (الولايات المتحدة الأمريكية: 1011).
35 - http://mol.gov.jo/Pages/QIZReports.aspx
36 - منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية-توظيف الأردنيين في قطاع صناعة الملابس-التحديات والآفاق (منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية: 2012).
37 - تُظهر المسافة من النتيجة الحدودية وفقًا للبنك الدولي مدى بعد متوسط أي اقتصاد في أي نقطة من الوقت المناسب عن أفضل أداء محقق لأي اقتصاد على مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال منذ 2005 أو عقب السنة الثالثة من تجميع بيانات المؤشر. هذا وجرى تطبيع المقياس ليتراوح ما بين 9 بجانب 100 تمثل النتيجة الحدودية.
38 - المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية 2016-2015 (2016).
39 - المنتدى الاقتصادي العالمي وكلية اي أيه بيزنس سكول وتقرير التنافسية العالمية 2005-2004 (2015)
40 - تُنصف الأردن في المرتبة 76 من صل 124 من بين دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا واحتلت إسرائيل والامارات العربية المتحدة وقطر فقط مرتبة أعلى من الأردن رقم 29 و54 و56 على التوالي http://reports.weforum.org/human-capital-report-2015/
41 - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، مايو 2014. "سوق العمل: حالة التدريب المهني في الأردن."
42 - البنك الدولي-سبتمبر -2014اختبار أهمية احتكاكات البحث والمطابقة وأهمية التحفظ من خلال تجارب عشوائية في الأردن "المؤلف: ماتهيو جرو ودايفيد ماكنزي ونور ساموت وتيرا فيشوانتث.
43 - http://web.dos.gov.jo/13-8--3معدل-البطالة-خلال-الربع-الثالث-من-عام/?lang=en
44 - المنتدى الاقتصادي العالمي-التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2014 (2014)

45 - دائرة الإحصاء العامة بالمملكة الأردنية الهاشمية-التقرير الربع سنوي بشأن معدل البطالة أثناء الربع قبل الأخير من عام 2015 (الأردن: 2015)

46 - http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/10/22/000356161_20131022150059/Rendered/PDF/ACS51580WP0P130ox0379850B00PUBLIC0.pdf

47 - أجندة جمعية "الرواد الشباب" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالأردن (صوتنا) (الأردن 2011).

48 - جوردان تايمز (يوليو 2015) حرية الوصول إلى التمويل مشكلة رئيسية لرجال الأعمال الأردنيين):

49 - أجندة جمعية "الرواد الشباب" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالأردن (صوتنا) (الأردن 2011).

50 - أجندة جمعية "الرواد الشباب" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالأردن (صوتنا) (الأردن 2011).

51 - حوار مع البنك المركزي الأردني

52 - أجندة جمعية "الرواد الشباب" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالأردن (صوتنا) (الأردن 2011).

53 - البنك الدولي: دعم رواد المشاريع متناهي الصغر والصغار والمتوسطين في الأردن بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي لرعاية النمو الذي يقوده القطاع الخاص (واشنطن العاصمة 2013).

54 - البنك الدولي: مشروع بقيمة 50 مليون دولار أمريكي لدعم المشروعات البادئة وتعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل للمجتمعات غير المستحقة في الأردن (واشنطن العاصمة: 2015).

55 - البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية-رواد المشاريع متناهي الصغر والصغار والمتوسطين في الأردن (الأردن: 2014).

56 - تنمية الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الشامل. (البنك الدولي، واشنطن العاصمة: 2013).

57 - صحيفة جوردان تايمز محمد غزال-مروعات البنك المركزي في طريقها لدعم رواد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

58 - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا-دليل أفضل الممارسات لمناخ إيجابي للأعمال والاستثمار (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا-النمسا: 2006).

59 - الموضع ذاته ص 25-24.

60 - أنظر استعراض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا-التنافسية وتصنيفات القيام بالأعمال.

61 - عمر عبيدات-"المستثمرون الأجنبيون لديهم اهتمام بالأردن ولكن يريدون تشريعات أكثر استقرارًا". جوردان تايمز

62 - أنظر استعراض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا-التنافسية وتصنيفات القيام بالأعمال.

63 - المنتدى الاقتصادي العالمي (2014) "مؤشر التنافس العالمي".

64 - المنتدى الاقتصادي العالمي (2014) "مؤشر التنافس العالمي".

65 - مؤسسة الشفافية الدولية-الائتلاف العالمي لمحاربة الفساد-مؤشر مفاهيم الفساد 2014: النتائج.

66 - مؤسسة الشفافية الدولية-الائتلاف العالمي لمحاربة الفساد-مؤشر مفاهيم الفساد 2014.

67 - تقرير مجموعة أكسفورد للأعمال في الأردن، 2013.

68 - المرصد الأقتصادي الأردني المستقل: قطاع الطاقة في الأردن 1 - الغاز والكهرباء، 2015.

69 - صحيفة جوردان تايمز – الملك يفتتح ميناء العقبة للغاز المسال: http://www.jordantimes.com/news/local/king-opens-aqaba-gas-terminal

70 - المرصد الأقتصادي الأردني المستقل: قطاع الطاقة في الأردن 2 - موارد النفط الخام وغير المتجددة.

71 - المرصد الأقتصادي الأردني المستقل: عبء الضرائب في الأردن - العقارات والآفاق.

مركز هوية
6 شارع عصام العجلوني - الشميساني
ص.ب. 5650 عمان 11953 الأردن
هاتف: 5856 565 6 962+ - فاكس: 5926 565 6 962+